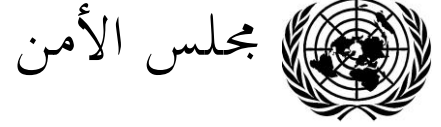


Distr.: General
23 May 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا إلى رئيس مجلس الأمن
باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا، ووفقاً
للفقرة ٥ (ب) من قرار مجلس الأمن ٢١٢٨ (٢٠١٣)، يشرفني أن أحيل طيه تقرير منتصف
المدة المقدم من فريق الخبراء المعني بليبيريا.
وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على الرسالة والتقرير، وإصدارهما بوصفهما
وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) زيد رعد زيد الحسين
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا



الرجاء إعادة استعمال الورق



رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة من فريق الخبراء المعني بليبيا
إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)
بشأن ليبيا

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بليبيا بأن يحيلوا طيه تقرير منتصف المدة الذي
أعدّه الفريق عملاً بالفقرة ٥ (ب) من قرار مجلس الأمن ٢١٢٨ (٢٠١٣).

(توقيع) لانسانا غبيري

(توقيع) بنجامين سباتز

تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بليبيا المقدم عملاً
بالفقرة ٥ (ب) من قرار مجلس الأمن ٢١٢٨ (٢٠١٣)

المحتويات

الصفحة

أولاً - مقدمة	
ثانياً - المنهجية	
ثالثاً - التدابير الحالية المتعلقة بالأسلحة بموجب القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) بصيغتها المعدلة بالقرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)	
ألف - إدارة المخزونات من الأسلحة في المستودعات الحكومية ووسم الأسلحة	
باء - الإخطارات والامتثال للفقرة ٢ من القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)	
جيم - التشريعات الخاصة بالأسلحة الصغيرة	
رابعاً - الشواغل الأمنية عبر الحدود وحظر توريد الأسلحة	
ألف - نشاط المسلحين في ليبيريا والهجمات التي شُنت على فيتي وغبابو في كوت ديفوار ...	
باء - الحدود بين ليبيريا وسيراليون	
خامساً - الاتجار غير المشروع باعتباره مصدراً ممكناً لتمويل الأسلحة	
ألف - الاتجار غير المشروع بالمعادن	
باء - الاتجار بالأسلحة المصنعة يدوياً	
جيم - الاتجار بالمخدرات	
سادساً - التوصيات	
..... *Annexes	
..... I. List of entities with which the Panel had meetings and consultations	
..... II. Arrest of individuals in Liberia and the transfer of refugees to Côte d'Ivoire	

* تعميم المرفقات باللغات التي قدمت بها فقط.

.....	III. Attacks on Fete and Grabo, Côte d'Ivoire
.....	IV. Example page of the detailed roster of 72 individuals
.....	V. Example page of the roster of individuals listed by noms de guerre
.....	VI. Two documents listing suspected locations of militants
.....	VII. Suspected breakdown of militants located in Liberia and Côte d'Ivoire
.....	VIII. Militant groups and suspected commanders
.....	IX. "Attack on rangers": report by the Gola Rainforest National Park (Sierra Leone)

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٢٨ (٢٠١٣)، ولاية فريق الخبراء المعني بليريا حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/777)، عين الأمين العام لانسانا غبيري (كندا) وبنجامين سباتز (الولايات المتحدة الأمريكية) في الفريق، على أن يكون السيد غبيري منسقا للفريق.

٢ - وكلف الفريق بإيفاد بعثات تقييم إلى ليريا والدول المجاورة لإجراء تحقيقات وإعداد تقرير لمتصف المدة وتقرير نهائي عن تنفيذ التدابير المتعلقة بالأسلحة بصيغتها المعدلة بموجب القرارين ١٩٠٣ (٢٠٠٩) و ٢١٢٨ (٢٠١٣)، وعن أي انتهاكات لتلك التدابير. وشملت ولاية الفريق التحقيق في مختلف مصادر تمويل التجارة غير المشروعة بالأسلحة، ودراسة التقدم المحرز في القطاعات الأمنية والقانونية فيما يتعلق بقدرة الحكومة الليبرية على القيام على نحو فعال برصد تدفق الأسلحة وأمن حدودها ومراقبتها. وطلب من الفريق أيضا تقديم معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته الحكومة في الوفاء بشروط الإخطار.

ثانيا - المنهجية

٣ - تعاون الفريق بشكل وثيق مع حكومة ليريا وبعثة الأمم المتحدة في ليريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتبادل الفريق المعلومات بانتظام مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، ومع كيانات معنية أخرى.

٤ - وقام الفريق بزيارة إلى ليريا والبلدان المجاورة في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٤. ففي ليريا، أجرى الفريق زيارات ميدانية في مقاطعات بونغ وجراند كيب ماونت وجراند غيديه وريفير جي وماريلاند. وأجرى الفريق أيضا زيارات ميدانية إلى فريتاون ومقاطعتي كينما وبوجيهون في سيراليون، بالإضافة إلى تابو وجرابو وفييتي والقرى المحيطة بها في منطقة ساساندرا السفلى من كوت ديفوار. ويعرض المرفق الأول قائمة بالكيانات التي عقد معها الفريق اجتماعات وأجرى معها مشاورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥ - وواصل الفريق التحقيقات في انتهاكات التدابير المتعلقة بالأسلحة، مع التركيز بشكل خاص على تنقل المرتزقة والمليشيات عبر الحدود بين ليريا والدول المجاورة لأن هذه الجماعات كانت دائما المصدر الرئيسي لانتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة التي أمكن التحقق منها في الماضي، وتظل مصدرا محتملا للانتهاكات ولعدم الاستقرار في المستقبل.

وركزت التحقيقات على منطقة الحدود مع كوت ديفوار في ضوء الهجمات التي وقعت في ٢٣ شباط/فبراير على قريتي فيتي وغرابو الإيفواريتين. وأعطى الفريق الأولوية لتحليل مدى قدرة حكومة ليبريا على الاضطلاع بفعالية بمهام مراقبة وتنظيم حدودها وما تمتلكه حاليا من مخزونات الأسلحة، ومكافحة أعمال الاتجار غير المشروع بالأسلحة داخل أراضيها، مع التركيز بصفة خاصة على الإطار القانوني المتعلق بالأسلحة الصغيرة والذخيرة، وبوضع العلامات على الأسلحة، وإدارة مخزونات الأسلحة الحكومية. وأجرى الفريق أيضا تحقيقات في الاتجار غير المشروع بوصفه من المصادر الممكنة لتمويل الأسلحة غير المشروعة. وتضمن ذلك العمل فحص السجلات الرسمية وغير الرسمية المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك مشاركة بعض عناصر الأمن كناقلين، وضعف ميناء فري بورت في مونروفيا بوصفه مرفقا لإعادة شحن تلك المخدرات. وعمل الفريق، في إطار جميع الجهود التي بذلها، مع السلطات الحكومية المعنية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ووكالات الأمم المتحدة، وقدم لها المساعدة والمعلومات اللازمة.

٦ - وسعى الفريق إلى الحصول على التعاون الفعال من المسؤولين الحكوميين ومسؤولي الأمم المتحدة في التحقيقات التي أجراها. وأعطى الأولوية للتحقيقات الميدانية ولإجراء المقابلات مع المصادر الأساسية، بما في ذلك الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول. وسعى إلى جمع مستندات دامغة أو أدلة مادية تأييدا للنتائج التي توصل إليها. وأبلغت الأطراف المعنية بالنتائج التي توصل إليها الفريق، حيثما أمكن، حتى تكون أمامها الفرصة للإدلاء بالمزيد من التوضيحات أو لدحض الأدلة المقدمة من الفريق.

ثالثا - التدابير الحالية المتعلقة بالأسلحة بموجب القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) بصيغتها المعدلة بالقرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)

٧ - عدل مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٤ من قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩)، حظر الأسلحة المفروضة على ليبريا، ثم عدلت تدابير الحظر بموجب القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣) لتشمل توريد الأسلحة وأي أعتدة ذات صلة، أو بيعها أو نقلها، وتقديم أي مساعدة أو مشورة أو تدريب متصل بالأنشطة العسكرية، بما في ذلك تقديم التمويل والمساعدة المالية، إلى أي كيان أو فرد عامل في إقليم ليبريا من الكيانات والأفراد غير التابعين للحكومة. أما التدابير المتعلقة بشروط الإخطار فقد عدلت وفقا لل فقرات الفرعية '١' و '٢' و '٣' و '٤' من الفقرة ٢ من القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)، بحيث أصبحت الحكومة تضطلع الآن بالمسؤولية الأساسية - ولكن ليست الوحيدة - عن إخطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن

ليبريا مسبقا بشحن أي إمدادات من الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بها إلى الحكومة أو تقديم أي تدريب. وكانت هذه المسؤولية تقع في السابق على عاتق الدول التي ترسل الأسلحة والأعتدة وتقدم التدريب.

٨ - وبدا أن المسؤولين الحكوميين الذين تحدث إليهم الفريق لم يكونوا على علم بشرط الإخطار الساري حاليا الذي يحمل الحكومة المسؤولية الأساسية عن الإخطار. وعلاوة على ذلك، أعرب معظم المسؤولين عن اعتقادهم أن الحكومة محظور عليها بموجب نظام الجزاءات من استيراد أي أسلحة أو ذخيرة أو تلقي أي تدريب في المجال الأمني دون إذن مسبق من الأمم المتحدة، بينما الأمر لم يعد كذلك منذ القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩). وقد أوضح الفريق شروط الإخطار للمسؤولين في وزارة الدفاع، ووزارة الشؤون الخارجية، ومكتب الرئيس، والقوات المسلحة الليبرية، والشرطة الوطنية الليبرية، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، ووكالة الأمن الوطني، واللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، بالإضافة إلى عضو من السلطة التشريعية معني بالموضوع. وعلاوة على ذلك، ساعد الفريق على تيسير إحاطة إعلامية بشأن شروط الإخطار لفائدة القوات المسلحة نظمته دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، وتناولت فيها شعبة دعم النظامين القانوني والقضائي التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الشروط الجديدة بشكل مفصل.

٩ - ولم تخلص تحقيقات الفريق إلى وقوع أي انتهاكات هامة ويمكن التحقق منها لحظر توريد الأسلحة خلال فترة الولاية، وإن كانت لمست مواطن ضعف منهجية تتطلب المزيد من التحقيقات والاهتمام في وقت تقوم فيه البعثة بتقليص وجودها وتتخذ فيه الحكومة الخطوات النهائية صوب الإمساك بزمام الأمور في قطاعها الأمني بشكل كامل. وأوضح ما يكون هذا الأمر في أمن الحدود واستمرار نشاط الميليشيات الإيفوارية في ليبيريا بدعم من ليبريين ييسرون أعمالها. وأعرب مسؤولون حكوميون للفريق في شباط/فبراير وآذار/مارس عن خوفهم من أن تظل الأسلحة مخبأة في المناطق الحدودية التي تغطيها الغابات، ولا سيما على طول الحدود مع كوت ديفوار. ويلاحظ الفريق أن البرنامج الليبري لترع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج تمكن من جمع وتدمير ٨٠٧ ٣٠ قطع سلاح انتزع معظمها (٦٤ في المائة) من القوات الحكومية. ولا تزال كميات كبيرة من السلاح لم تُسلم إلى البرنامج، وبخاصة الأسلحة التي توجد بيد الجماعات المتمردة خارج مونروفييا (S/2006/976).

١٠ - وأظهرت عملية المصالحة الوطنية الإيفوارية تقدما محدودا، حيث سبق أن نفذ أفراد من جانبي الحدود، غالبا ما تجمعهم روابط عرقية ولغوية، هجمات عنيفة على القوات

الحكومية في كوت ديفوار، متخذين ذلك وسيلة لإثارة الانتباه إلى مظالم لحقتهم ولينتقموا لأنفسهم مما يعدونه ألواناً من الحيف^(١). ويلاحظ الفريق أن الانتخابات تشير، في كثير من الأحيان، أعمال العنف التي تنتشر بسهولة عبر الحدود الدولية وتزيد من عدم الاستقرار السياسي. ومن المقرر إجراء انتخابات رئاسية في كوت ديفوار وغينيا في عام ٢٠١٥. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أجرت غينيا انتخابات تشريعية فات موعد إجرائها بفترة طويلة. وقتل ٩ أشخاص وجرح أكثر من ٢٢٠ آخرين بسبب أعمال عنف ذات صلة بتلك الانتخابات. وفي كوت ديفوار، انزلقت أحدث انتخابات أجريت هناك فتحوّلت إلى حرب أهلية؛ ولا تزال لم تُعالج الأسباب الكامنة وراء ذلك النزاع. وأي تجدد لأعمال العنف سيكون من شأنه أن يؤدي إلى نزوح اللاجئين من كوت ديفوار إلى ليبيريا. ولما كان من السهل على المقاتلين التسلّل مع اللاجئين الحقيقيين أثناء هذه التنقلات، فإن ذلك من شأنه أن يؤجج مزيداً من عدم الاستقرار عبر الحدود، وأن يمثل تحديات كبيرة لحكومي ليبيريا وكوت ديفوار. وخير مثال على هذه الظاهرة المستعصية الهجمات التي شنت على فيتي وغرابو، وما تلاها من عمليات اعتقال في شباط/فبراير (الفقرات ٤٣ إلى ٦٠، والمرفقان الثاني والثالث). وتؤكد هذه الأحداث أيضاً استمرار أوجه الضعف في قدرة الحكومة على إجراء تحقيقات وقدرتها على تأمين جانبها من المنطقة الحدودية، إلى جانب محدودية التعاون عبر الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار.

١١ - وبالإضافة إلى الشواغل المتعلقة بالحدود، لم يتم حتى الآن وسم أي سلاح وفق المطلوب في القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩). بيد أن الحكومة اقتنت مؤخراً جهازين للوسم، مما يمكنها من البدء في العملية (الفقرات ١٨ إلى ٢٠). أما إدارة مخزونات الحكومة من الأسلحة والذخيرة في المستودعات الحكومية - تحت إشراف أفرقة تفتيش الأسلحة النارية والمستشارين التابعين للبعثة - فإنها كانت فيما يبدو وافية بالغرض، حتى وإن لم تبلغ درجة الكمال (الفقرات ١٤ إلى ١٧ و ٢١).

١٢ - ولم يجرز سوى تقدم محدود نحو إنشاء إطار قانوني لتنظيم الأسلحة، ويساور الفريق قلق من أن وتيرة العمل من البطء بحيث يتعذر معها سن هذا الإطار القانوني في عام ٢٠١٤ (الفقرتان ٢٩ و ٣٠). وفي ظل الافتقار إلى التشريعات الوطنية التي تحكم استيراد الأسلحة

(١) يلاحظ الفريق أن طائفة كران العرقية المنتشرة أساساً في مقاطعة غراند غيديه، وكذلك في جنوب مقاطعة نيمبا، ترتبط عرقياً ولغوياً بطائفة غيري في كوت ديفوار. كما ترتبط طائفة كرومان في كوت ديفوار بروابط عرقية ولغوية بطائفة غريبو في ليبيريا التي تتخذ عبر التاريخ مواطن لها في مقاطعتي ريفر جي وماريلاند. وتُعد هذه المناطق مصدر قلق شديد على طول الحدود مع كوت ديفوار.

وحيازتها، بالإضافة إلى عجز الحكومة عن مراقبة أجزاء كبيرة من أراضيها، تتعرض أي محاولة من الدولة لفرض رقابة فعالة على الأسلحة.

١٣ - ومن بواعث الخوف على أمن الدولة ما يشهده تهريب المخدرات إلى داخل ليبيريا وخارجها من نشاط متنام. فإن شبكات التهريب إن وجدت لها مواطن قدم راسخة، زادت فرص تمويل الأسلحة غير المشروعة، وصار من السهل نقل الأعتدة عبر الطرق السرية.

ألف - إدارة المخزونات من الأسلحة في المستودعات الحكومية ووسم الأسلحة

١٤ - أكد مجلس الأمن من جديد في قراره ١٩٠٣ (٢٠٠٩) أن على حكومة ليبيريا أن تقوم بوسم كافة الأسلحة والذخيرة التي في حوزتها، وأن تحتفظ بسجل لها، وتقوم بإخطار لجنة الجزاءات رسمياً باتخاذ هذه الخطوات. ولا علم لفريق الخبراء بتقديم الحكومة أي إخطار من هذا القبيل إلى اللجنة. ويعتقد الفريق أن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار من شأنه أن يعزز قدرة الحكومة على إدارة مخزونها من الأسلحة والذخائر بصورة سليمة، وأن يثني كل راغب في احتلاس هذه الأعتدة أو سرقتها.

١٥ - وقام فريقا التفتيش على الأسلحة النارية التابعان للعنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بعمليات تفتيش رسمية لجميع مستودعات الأسلحة الحكومية في عام ٢٠١٤. وعمل فريق الخبراء عن كثب مع الفريقين، وقام بتحليل التقرير الذي أعده فريق العنصر العسكري للبعثة، ولكنه لم يتمكن من القيام بذلك مع الفريق الآخر لأن تقريره لم يكن جاهزاً قبل تقديم هذا التقرير. وفي غياب تقرير من فريق المفتشين التابع لعنصر الشرطة، وبالنظر إلى ضرورة التأكد أكثر من حالة وسم الأسلحة وإدارة مخزونها، مُنح فريق الخبراء فرصة الوصول إلى مستودعات الأسلحة التابعة للقوات المسلحة، وقوات خفر السواحل، ووحدة التصدي للطوارئ، ووحدة دعم الشرطة التابعة للشرطة الوطنية، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين، فقام الفريق بدراسة الحالة التي توجد فيها هذه المستودعات. ولم يمنح الفريق إمكانية الوصول إلى مستودع الأسلحة التابع لوكالة الأمن الوطني.

١٦ - وتوصلت التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء في مستودعات السلاح التابعة للحكومة إلى نفس النتيجة الأولية التي توصل إليها تقرير التفتيش الحالي الصادر عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بشأن مستودع الأسلحة التابع للقوات المسلحة، ونفس النتائج التي توصلت إليها البعثة في تقاريرها السابقة عن مستودعات الأسلحة التابعة لوكالة الأمن الوطني ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين ووحدة دعم الشرطة التابعة للشرطة الوطنية. فالقائمون

على مخازن الأسلحة الليبرية يطبقون معايير كافية وإن كانت غير مثالية، ولكن عملية وسم الأسلحة والذخائر لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

١٧ - ولقد كان فريق الخبراء يبلغ باستمرار عن عدم كفاية العلامات الموضوعة على الأسلحة التابعة للحكومة. وتكون ليبريا، بعدم وسمها للأسلحة بشكل كاف، قد أخفقت في الامتثال لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة (S/2013/316)، الفقرات ٨ إلى ١١؛ و S/2013/683، الفقرة ٦، والفقرات ٢٢ إلى ٢٥). ومن شأن ترسيخ العمل بهذا التدبير أن يكون ممارسة مثلى في مجال إدارة المخزونات، وأن يحد من الخطر الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

١٨ - وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، حصلت الحكومة رسمياً على آلتين حديثتين من طراز "كوث MC2000" لوسم الأسلحة، حيث حصلت عليها اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة من وحدة الأسلحة الصغيرة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، وذلك في إطار مشروع للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتُظَم تدريب لمدة يومين عن كيفية استخدام الآلتين في أعقاب التسليم الرسمي، تابعه موظفون من الوكالات الحكومية المعنية، بما في ذلك الشرطة الوطنية، ووكالة الأمن الوطني، والقوات المسلحة، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين. وهذه خطوة حاسمة في طريق الامتثال لأحكام اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعزيز الضمانات في ما يتصل بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والأسلحة غير المشروعة.

١٩ - ولم يتضح على وجه الدقة أين سيُحتفظ بآلي وسم الأسلحة. فبعض المسؤولين الحكوميين يقولون إنها ستخزن في مكتب اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، الواقع في الطابق الأول من وزارة الخارجية، التي تمثل مقر الرئاسة منذ عام ٢٠٠٦. وينبغي أن تخزن الآلتان في مستودع وطني لضمان العناية بها على النحو المناسب والحد من احتمالات تعرضها للضرر أو السرقة أو سوء الاستخدام، مثل استخدامها لوسم أسلحة ليست من مخزونات الحكومة.

٢٠ - ومع مرور الوقت، ستظهر الحاجة إلى المزيد من آلات وسم الأسلحة. فبمجرد أن تنتهي الحكومة من سن التشريعات واللوائح المتعلقة بالأسلحة النارية، يجب أن تكون قادرة على وسم جميع الأسلحة في مخزوناتهما وجميع الأسلحة الأخرى التي تدخل البلد بصورة

قانونية. وسيتطلب ذلك على الأرجح القيام بوسم الأسلحة خارج مونروفا. ولن يتسنى القيام بذلك إذا كانت آلات الوسم الوحيدة موجودة في مونروفا مع تحمل مالك أي سلاح عبء إحضاره إلى العاصمة. والنتيجة المتوقعة لذلك أن يبقى كثير من الأسلحة الموجودة خارج مونروفا دون وسم أو دون تسجيل.

٢١ - ولمس الفريق بعض أوجه التباين الطفيف والحالات التي لا تمتثل لأفضل الممارسات في مجال إدارة المخزونات في مستودعات الأسلحة. ومن أمثلة ذلك وضع بندقية في رف سلاح آخر، وعدم تسجيل دخول الأسلحة أو خروجها بشكل صحيح، والاستخدام غير المتسق لبطاقات الأسلحة، والأخطاء في حفظ الملفات وإدارة قواعد البيانات، وتخزين الأسلحة والذخائر في مرافق لا يتم ضبط درجات حرارتها (الأمر الذي يضر بسلامة الأعتدة مع مرور الزمن) وتخزين الذخائر في حاويات غير مناسبة. وقام فريق الخبراء وفريق تفتيش الأسلحة النارية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بإبلاغ السلطات المعنية بهذه المشاكل الطفيفة. ولا تمثل هذه الحالات، سواء منفردة أو مجتمعة، مصدر قلق كبير بالنسبة لقدرة الحكومة على إدارة مخزوناتها من الأسلحة. ولكن في غياب عمليات التفتيش من جانب البعثة، يتزايد احتمال تراكم أوجه التباين الطفيف هذه لتصبح تحديات عامة أوسع نطاقاً، من قبيل فقدان الأسلحة تماماً. ويدعو الفريق إلى مواصلة الجهود الرامية إلى بناء الروح المهنية لدى القائمين على مخازن الأسلحة، وإلى تعزيز إدارة المخزونات في مستودعات الأسلحة، كما يدعو إلى قيام الحكومة، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بإقامة آليات منهجية للضبط والرقابة من شأنها أن تسد الثغرة التي ستنشأ عندما تتوقف أفرقة التفتيش التابعة للبعثة عن القيام بمهمة الرقابة على مستودعات الأسلحة.

٢٢ - وتلقى الفريق معلومات لم يتم التحقق من صحتها بشأن وجود أسلحة غير موسومة وغير مدرجة في الكشف في مستودعات الأسلحة، وبشأن نقل أسلحة من المستودعات الرسمية. ومن أجل إجراء أفضل تقييم ممكن للمخزونات الحكومية ونظم إدارتها، نفذ الفريق عمليات معاينة عشوائية للمستودعات، ولكنه لم يتمكن من مشاهدة كل قطعة من قطع السلاح لأن بعضها كان قيد الاستخدام، بما في ذلك الأسلحة الموجودة في عهدة الجنود الذين نُشِروا ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولم يجد الفريق سوى قطعة سلاح واحدة في مستودع حكومي لم تكن مدرجة رسمياً في مخزونات الأسلحة: مسدس من عيار ٠,٢٢، يحتوي على طلقتين، وكان محتفظاً به في مستودع الأسلحة التابعة لقوة خفر السواحل. وأبلغت قوة خفر السواحل فريق الخبراء بأن السلاح كان قد صودر أثناء إحدى المظاهرات. ولم يعثر الفريق على أدلة أخرى تدعم

الادعاءات بوجود أسلحة غير رسمية في مستودعات الأسلحة الحكومية، أو بنقل أسلحة رسمية من مستودعات الأسلحة الحكومية. وسيواصل الفريق تحقيقاته في هذا الشأن.

٢٣ - والمسند المذكور أعلاه غير صالح لاستخدامه قوة خفر السواحل وينبغي أن يُسلّم إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيا من أجل تدميره. وبالمثل، لاحظ الفريق أن مخزونات الأسلحة التابعة للشرطة الوطنية، والقوات المسلحة، ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين تحتوي على أسلحة تالفة أو غير صالحة للاستخدام لسبب آخر، بالإضافة إلى كميات ذخائر منتهية الصلاحية أو تالفة أو غير صالحة للاستعمال لسبب آخر. وهذه الأعتدة ينبغي تسليمها إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لتدميرها.

باء - الإخطارات والامتثال للفقرة ٢ من القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)

٢٤ - عُُدلت التدابير المتعلقة بشروط الإخطار وفقاً لل فقرات الفرعية '١' و '٢' و '٣' و '٤' من الفقرة ٢ من القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣)، بحيث تتولى الحكومة المسؤولية الأساسية عن إخطار اللجنة مسبقاً بأي شحنة من الأسلحة والأعتدة ذات الصلة ترسل إلى الحكومة أو بتنظيم أي تدريب في هذا الصدد. وخلال فترة الولاية، لم يعلم الفريق بإرسال أي إخطار إلى اللجنة في ما يتعلق بشحنات أسلحة أو عمليات تدريب، أو بتوريد شحنات من الأسلحة إلى الحكومة.

٢٥ - وأبلغ الفريق باحتمال القيام في المستقبل بعمليات لشراء أسلحة وذخائر وخدمات تدريب. أولاً، يقوم مدربون ومستشارون من بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بمساعدة الشرطة الوطنية في إجراء تقييم مستند إلى الاحتياجات وفقاً لطلب ورد في القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣) يدعو إلى النهوض بتجهيز الشرطة الوطنية، ولا سيما الوحدة المسلحة المعنية بالتصدي للطوارئ ووحدة دعم الشرطة. ويتوقع أن يؤدي التقييم إلى شراء أسلحة وذخائر وأعتدة في عام ٢٠١٤، الأمر الذي سيتطلب تقديم إخطار بالعملية. ويشدد الفريق على أهمية أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا مساعدتها للحكومة في إجراء تقييم مستند إلى الاحتياجات يحدد ما هو مناسب من أنواع الأسلحة والذخائر والأعتدة وكمياتها لكل وحدة مسلحة من الوحدات التابعة للحكومة.

٢٦ - ثانياً، تبذل جهود أطول أمداً لتوفير الأسلحة لمكتب الهجرة والتجنيس، غير أنه لم يتضح ما إذا كانت ستوضع في عام ٢٠١٤ الصيغة النهائية لخطوات توفير التدريب وشراء الأسلحة والذخائر للمكتب. وبالنظر إلى أن المكتب هو المسؤول الأول عن مراقبة وتأمين حدود البلد التي تتسم بسهولة الاختراق، يعد توفير التدريب الملائم والمعدات المناسبة أمراً

بالغ الأهمية. وكان ما حصل عليه موظفو المكتب في السنوات التي تلت الحرب من الاهتمام والدعم التقني والمالي دون ما حصل عليه نظراؤهم في الوكالات الأمنية الليبرية الأخرى. وبالتالي، فإن الكثيرين منهم لم يخضعوا لعمليات فحص يُعتد بها، وكان حظهم من التدريب النظامي أقل مما يحظى به ضباط الشرطة الوطنية وأفراد القوات المسلحة. وقبل أن يتمكن المكتب من شراء الأسلحة والذخائر بطريقة مسؤولة، يحتاج موظفوه والمسؤولون فيه إلى مزيد من التدريب. ويرحب فريق الخبراء بما تقوم به بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وغيرها من أجل التأكيد على الدور المحوري الذي سيقوم به المكتب في مستقبل ليبيريا إن هو أُتيحت له قدرات أفضل مما لديه.

٢٧ - ومضى هاتين العمليتين قدماً، سيكون من المهم أن تتوجه الحكومة بشكل متزايد نحو امتلاك زمام المبادرة في ترتيباتها الأمنية بالعمل مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومع الدول من أجل ضمان اتخاذها الإجراءات المناسبة والحسنة التوقيت لإخطار اللجنة مسبقاً بما يمكن أن يرد في المستقبل من شحنات الأسلحة والأعتدة وخدمات التدريب. ويؤكد الفريق على أن الإخطارات يجب أن تتضمن المعلومات الهامة المتعلقة بتاريخ توريد الشحنات، ووسيلة نقلها، ومساورها، حتى يتسنى تتبع الشحنات على النحو الملائم. وقد يمثل عدم الإخطار انتهاكاً لحظر الأسلحة، أو قد يؤدي إلى تحركات غير مشروعة للأسلحة والأعتدة. ويؤدي عدم الإبلاغ إلى الارتباك على أقل تقدير، كما أفاد الفريق في قضية توريد ٣٠ مسدساً من طراز جيريكو (أريحا) من إسرائيل إلى وكالة الأمن الوطني (S/2013/316)، الفقرة ٧، و (S/2013/683، الفقرة ٢١).

٢٨ - ومن الضروري أن تكون الاتصالات واضحة بين الحكومة والدول وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا واللجنة في ما يتعلق بالأسلحة والأعتدة ذات الصلة، وتوفير التدريب. فقد قام أحد كبار الخبراء الاستشاريين في القطاع الأمني تابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بإبلاغ الفريق بأن البعثة لم تعلم بعملية شراء وشحن وحيازة مسدسات من طراز جيريكو قبل قيام الفريق بإبلاغها عن ذلك في عام ٢٠١٣. ويعد هذا من الشواغل في ما يتعلق بالدعم الذي تقدمه البعثة في وسم الأسلحة وإدارة مخزونها، فدقة هذه العمليات تتضرر إذا لم تكن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على دراية تامة بما تمت حيازته وما يفترض أن يضاف إلى مخزونات الحكومة.

جيم - التشريعات الخاصة بالأسلحة الصغيرة

٢٩ - ما زالت ليبريا تفتقر إلى تشريع وطني خاص بالأسلحة النارية رغم الأهمية التي يكتسبها وجود إطار قانوني وآلية مؤسسية لضمان مراقبة الأسلحة الصغيرة بفعالية في ليبريا (S/2011/757، الفقرة ١٠١، S/2012/901، الفقرتان ١٣ و ١٤، S/2013/316، الفقرتان ٥ و ٦، S/2013/683، الفقرة ٥). غير أن شهري شباط/فبراير وآذار/مارس شهدا تقدما في هذا الاتجاه. ففي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير، عقدت اللجنة الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة حلقة عمل تشاورية لمدة يومين مع أصحاب المصلحة لاستعراض مشروع قانون يتعلق بمراقبة الأسلحة النارية، ووضعت حلقة العمل اليد على عدد من أوجه القصور. ومن ثم، أعادت اللجنة صوغ الوثيقة بمساعدة خبير خارجي. وعُرض على اللجنة مشروع قانون جديد في منتصف آذار/مارس.

٣٠ - وأبلغت اللجنة فريق الخبراء بأنها تنوي عرض مشروع القانون على الهيئة التشريعية في نيسان/أبريل ٢٠١٤ لكي تعتمد الهيئة قبل حلول عطلتها في تموز/يوليه. ويلاحظ الفريق أن مشروع القانون لم يكن قد عُرض بعد على الهيئة التشريعية عند تقديم هذا التقرير. ويساور الفريق القلق لاحتمال عدم تمكن الهيئة التشريعية من إقرار مشروع القانون في عام ٢٠١٤، نظراً إلى ضيق جدولها الزمني وضعف سجلها فيما يخص سن التشريعات المهمة، ولأن تركيز بعض المشرعين الرئيسيين بات منصبا على حملاتهم الانتخابية لعام ٢٠١٤. وإلى حين إقرار القانون المذكور، لن تكون هناك تشريعات وطنية سارية تنظم شراء الأسلحة الصغيرة وحيازتها ومراقبتها، وهو ما يمكن أن يحفز أعمال الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويسود هذا الوضع منذ انتهاء مفعول الأمر التنفيذي الرئاسي رقم ٣٤ الذي حُظر بموجبه استيراد الأسلحة النارية والذخائر وحيازتها، باستثناء بنادق الصيد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2013/316، الفقرة ٥).

٣١ - وقد استعرض الفريق مشروع القانون بصيغته التي كانت قيد نظر اللجنة في آذار/مارس. ويختلف مشروع القانون عن قانون الاتجار بالأسلحة النارية لعام ١٩٥٦ من عدة أوجه هامة قد يكون لها تأثير على انتشار الأسلحة النارية. وينص مشروع القانون على تحويل المفتش العام للشرطة الوطنية وحده سلطة تسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والأعتدة الأخرى ذات الصلة، وترخيصها ومراقبتها. وينص أيضا على أن ينشئ المفتش العام وحدة في الشرطة الوطنية تُعنى بمراقبة الأسلحة الصغيرة وتُكلف بتسجيل الأسلحة الصغيرة والذخائر الموجودة في جميع أنحاء ليبريا، وتتبعها ومراقبتها. ويكون للوحدة تمثيل في جميع المقاطعات وهي مسؤولة مباشرة أمام المفتش العام. ويتعين على سمناسرة

الأسلحة أيضا تسجيل أنفسهم لدى المفتش العام الذي يمسك سجلا بأسماء جميع السماسرة العاملين في البلد. غير أن هذه الصلاحيات الواسعة مقيدة في مشروع القانون بالصلاحيات المخولة للجنة، حيث لا يجوز لأي شخص أن يستورد أو يصدر أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة أو أعتدة أخرى ذات صلة، أو أن يستعين بغيره لاستيرادها أو تصديرها ما لم يكن حاصلا على ترخيص اللجنة.

٣٢ - وقد شدد قانون مراقبة الاتجار في الأسلحة النارية لعام ١٩٥٦ على ضرورة وسم الأسلحة التابعة للحكومة أو ختمها، حيث ينص على ختم جميع البنادق وغيرها من ذخائر الحرب التي تشتريها حكومة ليبيريا أو تستوردها "بحرفي 'R. L.' تحت إشراف وزير الدفاع الوطني قبل البدء باستعمالها". أما مشروع القانون الحالي، فينص على وسم هذه الأسلحة "قبل استيرادها أو في وقت استيرادها" (أي من قبل الصانع) إلى ليبيريا. غير أن مشروع القانون ينص على "وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو الأعتدة الأخرى ذات الصلة من مخزونات الحكومة" المقرر نقلها لكي يستخدمها أشخاص مرخص لهم استخدامها دائما، قبل نقلها. ويوصي مشروع القانون بأن تقوم الأجهزة الأمنية الوطنية، فور بدء نفاذ القانون، بوضع إجراءات لتسجيل أسلحتها ووسمها بعلامات تتضمن العام الذي صُنعت فيه والبلد حيث صُنعت واسم الشركة المصنعة والرقم التسلسلي وحرفي "R. L."

٣٣ - وأهم فرق بين قانون مراقبة الأسلحة النارية لعام ١٩٥٦ ومشروع القانون الحالي، أن مشروع القانون لا يتضمن المادة ذات الأثر التمييزي التي كان يتضمنها قانون عام ١٩٥٦ والتي تفرض قيوداً تعجيزية على من كان يطلق عليهم اسم "السكان الأصليين"، أي ٩٥ في المائة من سكان ليبيريا، تحول دون حصولهم على الأسلحة النارية. وبموجب مشروع القانون، يجوز لجميع مواطني ليبيريا أو المقيمين فيها بشكل قانوني ممن تتجاوز أعمارهم سن ١٨ عاما، ولم يسبق أن أُدينوا بارتكاب جريمة عنيفة وليسوا من المختلين عقليا أو من مدمني المخدرات، يجوز لهم تقديم طلب للحصول على ترخيص بحيازة بندقية محمولة سعتها طلقة واحدة. وفضلا عن هذه القيود، يقيد مشروع القانون عدد البنادق المسموح لكل فرد بحيازتها ببندقية واحدة فقط للأغراض المهنية (لا الترفيهية)، كالصيد ومكافحة الآفات والهوماء. والفريق العامل يثني على فرض هذه القيود.

٣٤ - ويرى الفريق العامل أن هذا القانون، إن هو أقر وبعد إقراره، سيرسي لوائح قضائية ملائمة فيما يتعلق بحيازة الأسلحة النارية والاتجار فيها.

٣٥ - ويشير الفريق إلى وجود خطر حقيقي يهدد بانتشار الأسلحة النارية في ليبيريا إذا لم يتم على وجه السرعة اعتماد الإطار القانوني المنظم لاستيراد الأسلحة النارية وحيازة

الأفراد لها. ويساور مسؤولي الحكومة قلق شديد إزاء هذه المسألة. ويكرس دستور عام ١٨٤٧ حق المواطنين الليبريين في الاحتفاظ بالأسلحة وحملها لأغراض الدفاع المشترك. وقد أعرب المسؤولون الحكوميون ونشطاء المجتمع المدني ومسؤولو الأمم المتحدة الذين قابلهم الفريق في ليبيريا عن أسفهم لتزايد عدد حوادث العنف التي تُستخدم فيها الأسلحة النارية. ومعظم الأسلحة النارية المستخدمة في هذه الحوادث بنادق سعتها طلقة واحدة، وأحيانا مسدسات، كثير منها مهرب إلى البلد من غينيا عبر حدود البلد التي يسهل اختراقها. وكانت هذه البنادق تستخدم فيما مضى في الهجمات التي تشنها عناصر الميليشيات عبر الحدود، مما يجعلها خطراً محدقاً بالسلام والأمن في ليبيريا والمنطقة. ويشكل الاتجار غير المنظم في هذه الأسلحة عبر الحدود انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة.

٣٦ - واستعرض الفريق إحصاءات الجريمة في العامين الماضيين التي حصل عليها من الشرطة الوطنية ومن عنصر شرطة الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٢، أُلقي القبض على ٣٧٩ شخصا لحيازتهم أسلحة نارية بصورة غير مشروعة، بالمقارنة مع ١٧٨ شخصا في عام ٢٠١٣. وأبلغ الفريق بأن اليقظة الكبيرة التي أبدتها الشرطة أدت إلى زيادة عدد هذه الاعتقالات في عام ٢٠١٤ على الرغم من الانخفاض المسجل في عام ٢٠١٣. ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، أُلقي القبض على ٣٨ شخصا لحيازتهم أسلحة نارية بصورة غير مشروعة، مما يشير إلى اتجاه تصاعدي. ومما يبعث على القلق أيضاً تزايد حوادث القتل باستخدام الأسلحة النارية. ففي عام ٢٠١٢، سجلت الشرطة ٣٦٧ حادث قتل، استخدم في الثلث منها أسلحة نارية. وقد ارتفع عدد الحوادث في عام ٢٠١٣ (١٣٣) واستُخدمت أسلحة نارية في أكثر من ثلثها. ونتجت بعض جرائم القتل عن أعمال السطو المسلح التي بلغت ذروتها في عام ٢٠١٢ (٤٦٥ حادثاً). أما في عام ٢٠١٣، فبلغ عدد حوادث السطو المسلح ٢٥٩ حادثاً، مما يشير إلى اتجاه تنازلي. ومع ذلك، سجلت الشرطة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ ما عدده ٤٢ حالة سطو مسلح، مما يشير إلى اتجاه تصاعدي. وتبرهن هذه الجرائم على محدودية قدرات وكالات إنفاذ القانون، وتؤكد على استمرار هشاشة الوضع في ليبيريا.

٣٧ - ويلاحظ فريق الخبراء أن الإخفاق في سن قانون الأسلحة النارية يعني أيضاً أن البلد لن تكون لديه قاعدة بيانات عن الأسلحة المملوكة للأفراد. فاللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة، وهي المكلفة بتعهد قاعدة بيانات مركزية لتسجيل الأسلحة والإشراف على وسم

الأسلحة وفقا لمعايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^(٢)، تعمل بمفوض واحد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، رغم أنها من المفترض أن تعمل بثلاثة مفوضين وأن يكون لدى أحدهم خلفية أمنية. والمفروض أن القصد من وراء ذلك تمكين اللجنة من أداء مهامها المذكورة أعلاه بفعالية. وتبدو اللجنة، بتشكيلتها الحالية، غير مالكة للقدرة الكافية لأداء مهامها، حتى بعد إقرار قانون الأسلحة النارية. ويبحث فريق الخبراء الحكومة وشركاءها على تزويد اللجنة بما يكفي من الموارد لتمكينها من الاضطلاع بالولاية المنوطة بها.

رابعاً - الشواغل الأمنية عبر الحدود وحظر توريد الأسلحة

٣٨ - لا تزال عقبات كأداء تعترض السلام الدائم في ليبيريا في تلك المنطقة دون الإقليمية الشديدة الترابط، وأشد ما تظهر تلك العقبات على طول المناطق الحدودية مع البلدان المجاورة، ولا سيما كوت ديفوار. فليبيريا تعاني من ضعف القدرة على مراقبة حدودها مع كوت ديفوار (٧١٦ كيلومترا) وسيراليون (٣١٠ كيلومترات) وغينيا (٥٦٠ كيلومترا). ورغم أن حظر توريد الأسلحة ربما ليس هو الوسيلة الأنجع لمنع الاتجار بالأسلحة عبر الحدود، فإنه يبقى من الأدوات القليلة المساعدة على التحقيق في مصادر التمويل ومصادر توريد الأسلحة والذخائر، وفي شبكات المقاتلين التي تتحرك في المنطقة الحدودية (S/2013/316، الفقرة ٣٢). ولا تزال المنطقة المتاخمة للحدود مع كوت ديفوار تشكل مصدر قلق بالغ لفريق الخبراء بسبب المشاكل السياسية والاجتماعية التي لم تُحل بعد في ذلك البلد، والتي أشعلت فتيل هجمات مميتة شنتها في الماضي جماعات المرتزقة والميليشيات. فالهجمات التي شُنت على فيتي وغرابو، والاعتقالات التي شهدتها ليبيريا، وما أعقب ذلك من تسليم للاجئين الإيفواريين المقيمين في ليبيريا إلى حكومة كوت ديفوار، كلها أمور تسلط الضوء على أربعة عوامل رئيسية تتعلق بالأمن على طول الحدود.

٣٩ - أولاً، إن الهجمات التي شُنت على فيتي وغرابو كانت محدودة النطاق وغير كثيفة ولم تهدد الأمن في ليبيريا أو في كوت ديفوار. غير أنها برهنت على أن بعض الليبريين والإيفواريين المقيمين في ليبيريا والإيفواريين المقيمين في غرب كوت ديفوار ما زالت لديهم القدرة والعزيمة لتنظيم هجمات والتخطيط لها وشنها على الأهداف الحكومية في

(٢) وقعت ليبيريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والأعتدة الأخرى ذات الصلة. وتنص الاتفاقية على فرض ضوابط صارمة على نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وحيازتها وأمنها. وبعد ذلك بوقت قصير، أعدت الحكومة مشروع قانون لمراقبة الأسلحة النارية، وخضع المشروع لعدة تعديلات دون أن تناقشه الهيئة التشريعية.

كوت ديفوار. ويتبين من التحليل الذي أجراه فريق الخبراء أن هذه الهجمات من المرجح أن تزداد في المستقبل. ومما يقلق الفريق بوجه خاص احتمال شن هجمات في الفترة التي تسبق الانتخابات الإيفوارية التي ستجرى في عام ٢٠١٥.

٤٠ - ثانياً، يبدو أن الجماعات المتمركزة على طول الحدود مع كوت ديفوار تتمتع بقدرة محدودة على تنفيذ العمليات، مما يجعلها عاجزة عن تهديد أمن الدولة فعلياً سواء في ليريا أو في كوت ديفوار. ومع ذلك، فإن تلك الجماعات ما زالت قادرة على زعزعة الاستقرار على الصعيد المحلي، وتهييب سكان المناطق الريفية، وشن هجمات محدودة النطاق انتقاماً من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار على ما تعتبره فظائع ارتكبت أثناء وبعد الأزمة الانتخابية التي مر بها البلد.

٤١ - ثالثاً، ضعف قدرة الحكومة الليبرية على إجراء تحقيقات وافية، ولا سيما في الحالات المعقدة المرتبطة بأحداث وقعت خارج منروفيّا. وعلاوة على ذلك، وفي موضوع ذي صلة بنوعية التحقيقات، ليس لدى القضاء الليبري القدرة الكافية لملاحقة الضالعين في القضايا الجنائية بفعالية. وأوضح مثال على ذلك القضية المرفوعة ضد المرتزقة الذين قتلوا سبعة من حفظة السلام النيجريين في عام ٢٠١٢.

٤٢ - رابعاً، توحى عمليات اعتقال رعايا إيفواريين في ليريا وتسليمهم إلى السلطات الإيفوارية بتحسين التعاون الأمني بين الحكومتين، وهو أمر يستحق الثناء. غير أن تسليم هؤلاء الإيفواريين، ومن بينهم لاجئون، دون مراعاة لأصول المحاكمة العادلة، مثال مؤسف للتعاون المعيب. فالتعاون الأمني عبر الحدود يمكن تحسينه إلى حد بعيد، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات المفيدة.

ألف - نشاط المسلحين في ليريا والهجمات التي شنت على فيتي وغبابو في كوت ديفوار

٤٣ - من الأمثلة على ضعف قدرة الحكومة على إجراء تحقيقات أمنية وافية تشمل بشكل خاص المتورطين في حوادث متشعبة وقعت خارج العاصمة منروفيّا، وتتصل بقيام الشرطة الوطنية في الفترة بين ٧ و ١٤ شباط/فبراير باعتقال ٢٦ فرداً بدعوى ارتباطهم بأنشطة قتالية وتآمرهم لشن هجوم على كوت ديفوار. وتشير الأدلة التي حصل عليها فريق الخبراء إلى أن بعض هؤلاء الأفراد على الأقل كانوا ينوون الانضمام إلى جماعة أكبر تضم عناصر من الميليشيا، وهي التي هجمت على فيتي وغبابو الواقعتين في كوت ديفوار، في ٢٣ شباط/فبراير، فقتلت أربعة جنود إيفواريين وسرقت بنادقهم الهجومية من طراز AK-47

(الفقرات ٥٧ إلى ٦٠ والمرفق الثالث). ومن هؤلاء المعتقلين عضو معروف في إحدى الميليشيات (الفقرة ٤٩). وكان ٢١ إيفواريا من بين من اعتقلوا. وفي ١٧ شباط/فبراير، نقلت الشرطة الوطنية هؤلاء الأفراد عبر نهر كافالا وسلمتهم إلى مسؤولين إيفواريين. وكان بعض ممن اعتقلوا وسُلموا لاجئين مسجلين. وقد اعتبرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن إعادة هؤلاء الأفراد إلى كوت ديفوار دون مراعاة أصول المحاكمات العادلة انتهاك للقانون الدولي المتعلق باللاجئين (المرفق الثاني).

٤٤ - وكان من الإيجابي قيام السلطات الحكومية بتوقيف الأفراد الذين كانوا يعتزمون على ما يبدو القيام بأنشطة قتالية. بيد أنه كان من الممكن تجنب نقل المحتجزين الإيفواريين إلى كوت ديفوار دون مراعاة لأصول المحاكمات العادلة لو أن حكومة ليبريا أجرت تحقيقاً متعمقاً في خلفياتهم وبالإضافة إلى ذلك، لا يُستبعد أن تسليم هؤلاء الأفراد دون إجراء تحقيق واف فوّت فرصة للحصول على معلومات وأدلة مهمة كان من شأنها أن تساعد في كشف شبكات الليبريين والإيفواريين التي لا تزال تبدي اهتماماً بشن هجمات على طول المنطقة الحدودية، والتي تملك الإرادة والقدرة اللازمين للقيام بذلك.

أدلة على أنشطة الميليشيات

٤٥ - تشير الأدلة التي جمعتها الشرطة الوطنية والأدلة التي حصل عليها فريق الخبراء بطرق مستقلة إلى أن بعضاً على الأقل ممن اعتقلوا كانوا قد شاركوا في أنشطة تنفذها الميليشيات بقصد الهجوم على مواقع حكومية في كوت ديفوار. ومن هذه الأدلة كراسات وبطاقات هواتف محمولة وهواتف محمولة، أُخذت كلها من الأفراد المحتجزين، إضافة إلى مقابلات أجريت مع المحتجزين ومع مصادر معلومات الفريق من داخل الميليشيات^(٣). ومما يدعو إلى الارتياح حقاً أن الشرطة الوطنية قد احتفظت بهذه الأدلة، ذلك أن أدلة بالغة الأهمية كانت قد فقدت في السابق في المراحل الأولى من التحقيق^(٤). غير أن المواد التي وُجدت مع الأفراد المعتقلين ضُمت بعضها إلى بعض ووُضعت في كيس فارغ من أكياس الأرز. ولما كان قد أُغفل فرز ما يعود لكل فرد من تلك الأشياء، فإن الحسم في ملكية كل قطعة من المحجوزات وإثبات ذلك صار أمراً في غاية الصعوبة، الأمر الذي تترتب عليه آثار في القدرة على إقامة

(٣) من الأشياء الأخرى التي عثرت عليها الشرطة الوطنية بحوزة الأفراد المعتقلين بطاقات هواتف محمولة ليبرية وإيفوارية والعديد من مواد الحماية السحرية، أو ما يُسمى زيغاي، التي يحملها المقاتلون عندما يشنون هجماتهم (لاعتقادهم أنها تحميهم من الطلقات النارية، وما إلى ذلك).

(٤) يلاحظ فريق الخبراء أن ثلاثة هواتف محمولة من الهواتف التي صودرت من أشخاص إيفواريين وأعلنت الشرطة الوطنية أنها تحتفظ بها قد ضاعت.

دعوى قوية السند والدفاع عنها أمام المحاكم. وهذا مثال على أبسط التحديات التي تواجهها الشرطة الوطنية في إجراء التحقيقات.

٤٦ - وقد تمكن فريق الخبراء من الاطلاع على محتويات كراستين صودرتا من الأفراد المعتقلين، وتتضمنان بيانات تثبت ضلوعهم في العمل الإجرامي. وتحتوي الكراستان معلومات تفصيلية تشمل قائمة بأسماء ٧٢ فرداً وتواريخ وأماكن ولادتهم وأرقام هواتفهم وأسماءهم الحركية (المرفق الرابع). ومن هذه الأسماء الحركية 'محب الدماء' (Bebe Blood) و 'لا تلمني' (Don't Blem Me) و AK-47 و 'التنين' (Dragon) و 'بلا شفقة' ((No Mercy) Sans Pitié) و 'الكلب الضاري' (Mad Dog) Chien Méchant) و 'الحارب المجنون' (Guerrier Fou (Mad Warrior)، و 'المقبرة' (Graveyard) Cimetière)) (انظر المرفق الخامس). ويلاحظ فريق الخبراء أن الأسماء، ويبدو أنها أسماء حقيقية، لا يوجد ضمنها أي اسم مماثل لاسم آخر من أسماء الأشخاص الإيفواريين الذين اعتقلتهم الشرطة الوطنية (الفقرة ٤٣)، حتى وإن تشابه بعضها. ويلاحظ الفريق أيضاً أن الناس في هذه المنطقة غالباً ما يستخدمون أسماء تختلف باختلاف الأوقات، كما في الحالة التي ترد مفصلة أدناه والمتعلقة بهانسن كاييت وياه الذي يستخدم أيضاً اسم كودو كاييت كارلوس (الفقرات ٥٠ إلى ٥٢).

٤٧ - وتحتوي قائمتان مستقلتان على الأسماء الحركية، وتتضمنان رموزاً مثل "HP"، و "CI"، و "LW"، و "٢٣١"، وهي رموز يوجد من القرائن ما يجعل فريق الخبراء يعتقد أنها تتعلق بمواقع داخل ليبيريا. ويلاحظ الفريق أن "٢٣١" هو الرمز الدولي للاتصال بليبريا، وأن "HP"، و "CI"، و "LW" مختصرات شائعة الاستعمال، أولها يرمز إلى هاربر (بلدة في قضاء ميريلاند، ليبيريا)، وثانيها إلى كوت ديفوار، وثالثها إلى مخيم ليتل وليبو للاجئين (في قضاء ميريلاند) (المرفق السادس). ويتضمن مستند آخر ما يبدو أنه بيان بأعداد الأفراد القادمين من ليبيريا وكوت ديفوار (المرفق السابع). ويتطابق مضمون هذا المستند مع إفادات الشهود التي تلقتها الشرطة الوطنية ومع ما ذكرته مصادر الفريق من داخل الميليشيات من أن الأفراد الذين يعتزمون مهاجمة كوت ديفوار يوجدون في كوت ديفوار وفي ليبيريا، ويتمركزون أساساً في مخيم ليتل وليبو للاجئين وفي قرى واقعة في هاربر وحولها بمقاطعة ميريلاند. وأفاد مصدر موثوق به إلى حد كبير في أعقاب الهجومين اللذين نُفذتا في بلدي فيتي و غرابو بتورط ثلاث جماعات في تلك الأحداث. ونظراً للسرعة التي أرسل بها الأفراد المحتجزون إلى كوت ديفوار أو أُطلق سراحهم، لم يتمكن الفريق من معرفة ما إذا كان الأفراد المذكورون والمدرجون في الكراستين موجودين في ليبيريا أم أنهم كانوا ينتظرون

الدخول إلى ليبيريا استعداداً لشن هجوم ما. وبصرف النظر عن ذلك، تفيد الأدلة بأن الأفراد المعنيين ينتقلون بحرية بين ليبيريا وكوت ديفوار، وقد أثيرت مصادر متعددة الفريق بذلك.

٤٨ - وتفيد مصادر في حكومة ليبيريا وأقوال المحتجزين التي تلقتها منهم الشرطة الوطنية بصفتهم شهوداً بأن المقاتلين ينتظمون في عدة مجموعات صغيرة مرتبطة على المستوى القتالي ولكن مستقلة على مستوى القيادة. ويتطابق هذا الشكل التنظيمي مع الأسلوب المتبع في معظم الهجمات التي تُنفذ في المنطقة، وخصوصاً تلك التي سبق تنفيذها، مثل الهجمات التي شُنت على زريغلو ونيجريه (S/2012/448، الفقرة ٨٢) وبهيكانوويلي (S/2012/901، الفقرات ٥٩ إلى ٧١) وساكري وساو وبارا التي قتل فيها سبعة من حفظة السلام من النيجر (S/2012/901). وقد ورد في وثيقة بإحدى الكراستين ذكر لثلاث مجموعات وثلاثة أفراد - هم "غبيرغرر" و "كوزو" و "جستيس" - يُرجح أن يكون أولهم هو قائد القوات الخاصة لتحرير كوت ديفوار، والثاني قائد قوات الرب الخاصة لتحرير كوت ديفوار، والثالث قائد قوات الرب الخارقة لتحرير كوت ديفوار (انظر المرفق الثامن). ويلاحظ الفريق أن الكراسة تضم أيضاً خريطة رسمت باليد للمنطقة المحيطة بفييتي وغبابو الواقعتين في غرب كوت ديفوار، والتي تضم بلدي نيجريه وبارا، حيث وقعت هجمات في السابق (S/2012/448 و S/2012/901).

٤٩ - وحصل فريق الخبراء على أدلة موثقة أخرى تفيد بأنه من المعروف أن هاي غنيسوا بريس، وهو أحد المواطنين الإيفواريين الذين اعتقلوا في ١٤ شباط/فبراير ثم نقلوا إلى كوت ديفوار، شارك في أنشطة نفذتها ميليشيات في السابق. وهو أيضاً لاجئ مسجل في مخيم ليتل وليبو لللاجئين. وكان من بين ما يقرب من ١٠٠ مقاتل ليبيري وإيفواري عبروا الحدود من كوت ديفوار إلى ليبيريا في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، وقد حدث ذلك في تاسالا، بالقرب من يوبور، في قضاء ريفر غي (S/2011/757، الفقرات ٦٤ إلى ٦٩). وكانت المجموعة تتحرك تحت قيادة مارك دوتي ويلسون (المعروف أيضاً باسم "مارك ميلر")، أحد المرتقة الليبريين المعروفين، الذي اعتقلته السلطات الليبرية ولا يزال رهن الحبس الاحتياطي في ليبيريا (المرجع نفسه، الفقرات ٦٤ إلى ٧٥). وقد أنشأت المجموعة مخبأ كبيراً للأسلحة مدفوناً تحت الأرض في تاسالا بليبيريا، واكتُشف المخبأ ودُمر في عام ٢٠١١. وقال أفراد من المجموعة في إفادات أدلوا بها في عام ٢٠١١ إنهم يستطيعون الحصول على الأسلحة في ليبيريا، وإنهم قاموا أيضاً بدفن أسلحة بالقرب من نهر كافالا في كوت ديفوار.

هانسن وياه، وأوغستين توياه، ودور الرعايا الليبريين

٥٠ - توجد أدلة قوية تثبت أن معظم المقاتلين - أو المرشحين لأن يصبحوا مقاتلين - كانوا في هذه الحالة من الرعايا الإيفواريين. وتشير الأدلة إلى أن الليبريين - أو مزدوجي الجنسية بحكم الواقع - كانوا ميسرين أو مدبرين من المستويات الدنيا مكلفين بالدور الحوري المتمثل في تجميع المحاربين وقيادتهم إلى كوت ديفوار. وتجسد حالتا هانسن وياه وأوغستين توياه مثالا لهذه الظاهرة.

٥١ - واستنادا إلى إفادات تلقتها الشرطة الوطنية من الشهود وحصل عليها فريق الخبراء، اعتقل هانسن وياه في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤. وقال إن اسمه هو هانسن كايت وياه. وقال إنه إيفواري الجنسية، من ليتل وليبو، وادعى في البداية أنه لا يعرف الأشخاص الآخرين الذين اعتقلوا معه وليست له أي صلة بهم. غير أن هاتفه المحمول رن والشرطة الوطنية تستجوبه. وطلب ضابط الشرطة الوطنية من وياه أن يجيب على الهاتف باستخدام مكبر الصوت (دون وضع الجهاز على الأذن). وتكلم المتصل مع وياه باللغة الفرنسية طالبا منه ألا يدخل بمن معه إلى كوت ديفوار لأن العملية قد ألغيت بعد أن أخذت الشرطة الوطنية تلقي القبض على المشاركين فيها. وعندها، وفقا للشرطة الوطنية وإفادة وياه، بدأ وياه يسرد تفاصيل تورطه في العملية التي كان من المقرر أن تنظم أفرادا وتجمعهم بقصد الهجوم على كوت ديفوار، وأن تيسر انتقالهم من المناطق المحيطة بمخيم ليتل وليبو إلى أولوديو في كوت ديفوار، حيث كان مقررا أن تتجمع الميليشيات من جديد و "تتدرب" قبل الهجوم على القوات المسلحة الإيفوارية.

٥٢ - وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٤، أخلي سبيل وياه بقرار من ممثل النيابة العامة في مقاطعة ريفر غي، الذي قال إنه لا يوجد ما يكفي من الأدلة لتابعة الملاحقة القضائية. وحدد فريق الخبراء فيما بعد مكان وياه في قرية توبو غبالوكن الليبرية. وفي ١٣ آذار/مارس، أبلغ المعني بالأمر الفريق أنه ليبري وليس إيفواريًا، ولكنه قال أيضا إنه لاجئ مسجل في مخيم ليتل وليبو^(٥). وفي ٢٦ آذار/مارس، أكدت الهيئة الليبرية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم أنه مسجل باسم كودو كايت كارلوس.

٥٣ - وأكد وياه لفريق الخبراء فحوى المكاملة الهاتفية التي ألغت العملية، مبيّنا أن المتصل شخص يدعى "أوغستين" كان يعمل مع منظمة دولية غير حكومية تساعد في توزيع

(٥) إن والد وياه ليبري وأمه إيفوارية. وهو نموذج لمزدوجي الجنسية بحكم الواقع الذين يجدون سهولة في التنقل بين ليبريا وكوت ديفوار، ويقومون بذلك بالفعل.

الأغذية. وأبلغ ذلك الكيان فريق الخبراء أن شخصاً يُدعى "أوغستين" كان يعمل في توزيع الأغذية مختفٍ منذ منتصف شباط/فبراير. وأبلغ وياه الفريق أيضاً بأنه تلقى تعليمات من شخص إيفواري يطلب منه أن يقوم بقيادة ونقل رعايا إيفواريين من ليبريا إلى كوت ديفوار. وادعى أن الإيفواريين الذين يسعون للحصول على مركز لاجئ في ليبريا قد أعطوا رقم هاتفه فاتصلوا به. وقال إن دوره أن ينتظر حتى يتلقى مكالمات هاتفية من كوت ديفوار، فيقوم عندئذ بتنظيم الرعايا الإيفواريين وإحضارهم إلى كوت ديفوار. ورفض الإفصاح عن اسم الشخص الذي أصدر إليه الأمر من كوت ديفوار. وما زال فريق الخبراء يحقق في هذه المسألة.

٥٤ - وتمكن الفريق من الاطلاع على الهاتف المحمول الخاص بوياه. وتعرف كل من وياه وضابط الشرطة الوطنية في وبيو، كل على حدة، على رقم هاتف مدرج في قائمة أرقام الاتصال تحت اسم "أوغستين" باعتباره رقم الرجل الذي اتصل به أثناء الاستجواب. وكان بالهاتف المحمول الخاص بوياه أسماء وأرقام أخرى جديدة لا تخلو من أهمية، منها معلومات اتصال خاصة بفردين يحملان اسمين حركيين مطابقين لاسمين في الكراستين المذكورتين أعلاه، وهما: "كوزو" و "يو بوي" (الفقرة ٤٨ والمرفق الخامس).

٥٥ - وفي حالة مشاهمة، اعتُقل أوغستين توياه (الذي ثبت أنه ليس "أوغستين" المذكور أعلاه) في ١٤ شباط/فبراير بدعوى ضلوعه في أعمال قتالية، ونقل إلى مقر الشرطة في هاربر. وحسب الشرطة الوطنية وضابط شرطة الأمم المتحدة الذي كان حاضراً، كان توياه متعاوناً وقدم معلومات مفصلة عن تورطه فيما كان يُراد له أن يكون هجوماً عبر الحدود على كوت ديفوار. ووفقاً لإفادته بوصفه شاهداً، كان الغرض هو شن هجوم على مواقع حكومية وسرقة أسلحة الجنود. وقال إن التجنيد مستمر في مخيم ليتل وليبو للاجئين. وأبلغت الهيئة الليبرية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم فريق الخبراء في ٢٧ آذار/مارس بأن التجنيد لشن هجمات عبر الحدود لا يزال مستمراً.

٥٦ - وهرب توياه من زنزانته في مقر الشرطة الوطنية في هاربر ليلة ١٥ شباط/فبراير. وعلم الفريق فيما بعد من مصدرين اثنين أن القائد المزعوم للمجموعة الإيفوارية الذي يقيم في ليبريا والذي أُلقي القبض عليه كان قد أقام في منزل توياه قبل اعتقاله. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ كل من الهيئة الليبرية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم ومصدر آخر في مخيم ليتل وليبو للاجئين فريق الخبراء بأن اللاجئين الستة الذين أعيدها من كوت ديفوار قد شوهوا مع توياه بعد عودتهم إلى ليبريا وكان هو قد فر من المعتقل.

هجمات فيتي و غرابو

٥٧ - في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، شنت مجموعة مكونة مما يقرب من ١٥ مهاجماً مسلحاً بالسواطير هجوماً على مركز ميداني للقوات المسلحة الإيفوارية في قرية فيتي الواقعة بالقرب من الحدود الليبرية في مقاطعة تابو بكوت ديفوار. وقتل المهاجمون الجنود الثلاثة المتمركزين في فيتي جميعهم، وبقروا بطن جندي واحد على الأقل وانتزعوا أعضاء من الجثة فيما يُدعى وسرق المهاجمون البنادق الثلاث من طراز AK-47 التي كانت بحوزة الجنود. ولم يتعرض سكان القرية لأي اعتداء. وبعد قتل أولئك الجنود، انتقل المهاجمون إلى غرابو في كوت ديفوار، وهي بلدة قريبة من فيتي وأكبر منها حجماً، وانضموا هناك إلى مهاجمين آخرين لشن هجوم على موقع القوات المسلحة في غرابو، فقتلوا ضابطاً وسرقوا المزيد من الأسلحة فيما يُدعى (انظر المرفق الثالث للمزيد من المعلومات عن الهجومين). ويكشف الهجومان أموراً ثلاثة تتعلق بعدم الاستقرار الذي يعم على امتداد المنطقة الحدودية.

٥٨ - الأمر الأول أن هناك إيفواريين في كوت ديفوار وإيفواريين مقيمين في ليبيريا وليبريين ما زالوا ملتزمين بمهاجمة حكومة كوت ديفوار. ومما يدعو للأسف أن التسرع في تسليم المعتقلين إلى حكومة كوت ديفوار كان سبباً في عدم إجراء تحقيق كامل في أمر هذه المجموعة بالذات. وقد فُقدت معلومات أوفى عن طبيعة المجموعات وتمويلها، وعن المصادر الممكنة لأسلحتها. وعلاوة على ذلك، فإن السعي إلى سرقة الأسلحة ليس بظاهرة جديدة، ويمثل تحدياً بعيد الأمد، بالنظر إلى أن الأسلحة التي سرقها عناصر الميليشيات من القوات الحكومية لم تُسترد (S/2013/316، الفقرة ٢٣).

٥٩ - والأمر الثاني أن فريق الخبراء لم يعثر على أي مصدر واضح لتمويل الهجومين. ولا يبدو أن عناصر النخبة المرتبطة بالرئيس السابق، لوران غباغبو، هي التي دبرتها، كما كان الحال في هجمات سابقة. وقد أفاد الضالعون في الهجومين الذين تحدث إليهم الفريق، بالإضافة إلى مصادر أخرى، أن الأفراد كانوا يعملون في مناجم الذهب المحيطة بمخيم ليتل وليبو وكذلك في أنشطة نشر الأخشاب. ولما كان بإمكان الجماعات التي تعمل على ما يبدو بشكل مستقل عن النخبة السياسية الإيفوارية أن تنظم وتنفذ هجمات فتاكة ضد القوات الحكومية، وإن كانت محدودة، فإن ذلك يدل على ضعف أمن الدولة في المنطقة الحدودية، ويبين مدى إصرار الأفراد المقاتلين الضالعين في تلك العمليات. وقد وجه فريق الخبراء الانتباه في تقارير سابقة إلى أن عمل من كانوا مقاتلين في السابق في استخراج الذهب بطريقة غير مشروعة يمكن أن يؤدي إلى تأجيج العنف. ويعرب الفريق مرة أخرى عن قلقه من أن المناجم تعتبر بمثابة نقاط تجمع وقواعد لانطلاق الهجمات تؤمن الاكتفاء الذاتي اللازم

لتنفيذ النشاط القتالي (S/2012/901، و S/2013/316، و S/2013/683). وسيواصل الفريق التحقيق في هذه المسألة.

٦٠ - الأمر الثالث أن الهجمات، حتى وهي محدودة النطاق، تؤدي إلى نزوح اللاجئين إلى ليبيا. ففي أعقاب الهجومين اللذين نُفذتا على فيتي و غرابو، ولم يُقتل فيهما سوى أربعة أشخاص، دخل ٣٠٠ لاجئ إيفواري إلى ليبيا وسجلتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن شأن هذه الظاهرة أن تُنهك قدرة كل من الهيئة الليبية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تركز على إعادة اللاجئين الإيفواريين إلى وطنهم، حيث لا يزال منهم ٢٣٦ ٤٦ لاجئاً في ليبيا.

تسديد مدفوعات إلى المرتزقة

٦١ - سعى فريق الخبراء للحصول على مزيد من المعلومات عن المدفوعات التي سددتها حكومة كوت ديفوار إلى المرتزقة الليبيين وأفراد الميليشيات الإيفوارية المقيمين في ليبيا. ولم يعلم الفريق بأي أنشطة من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويؤكد الفريق من جديد أنه لم يتوصل إلى أي دليل يفيد بأن حكومة ليبيا متواطئة في تسديد حكومة كوت ديفوار مدفوعات إلى المرتزقة في عام ٢٠١٣، أو أنها كانت على علم بذلك (S/2013/683، الفقرة ٣١).

باء - الحدود بين ليبيا وسيراليون

٦٢ - سافر فريق الخبراء إلى سيراليون في آذار/مارس للتحقيق في حالات ذات صلة بالأمن على جانبي الحدود، ولا سيما في منطقة غابة غولا، حيث سبق للمقاتلين السابقين، الذين يقومون بصورة غير مشروعة باستخراج الذهب والصيد غير المشروع لحيوانات الأدغال طلباً للحومها، أن قاموا باشتباكات مسلحة عبر الحدود (S/2013/316، الفقرات ٣٣ إلى ٣٦). ولا تزال تغطية الشرطة في منطقة غابة غولا ضعيفة. ففي الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، خلصت بعثة تقييم مشتركة بين ليبيا وسيراليون إلى أنه لا يوجد أفراد أمن ليبريون سوى في نقطتين من نقاط العبور الحدودية السبع عشرة بين مقاطعة غراند كيب ماونت، بليريا، وسيراليون. ويلاحظ فريق الخبراء أن آلاف المقاتلين السابقين لا يزالون في المنطقة بلا فرص عمل، ويدعى تورطهم في الاتجار بالمخدرات وبنادق الصيد المصنوعة يدوياً.

٦٣ - وفي مقاطعة كينيمبا، أبلغ حراس الغابات في سيراليون الذين يتولون مراقبة غابة غولا فريق الخبراء بمحوم نفذه رجال مسلحون على الحراس في تموز/يوليه ٢٠١٣، وبذلك يصل

عدد الهجمات المبلغ عنها ذلك العام إلى ثلاث هجمات. واستعرض الفريق التقرير الرسمي المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ الذي أعده المنتزه الوطني لغابة غولا المطيرة عن ذلك الهجوم (المرفق التاسع). وخلافاً للهجومين السابقين اللذين أُتهم بارتكابهما مقاتلون سابقون من الجانب الليبري من الحدود، نُسب هجوم تموز/يوليه إلى جنود من سيراليون كانوا منتشرين في لواما، داخل الغابة، وهم يحتلون حالياً مناطق كان يحتلها في السابق أفراد ليبريون على الجانب السيراليوني من الحدود. وكما هو الحال بالنسبة للمقاتلين السابقين، يقال إن هؤلاء الجنود ضالعون في استخراج الذهب على نطاق واسع (المرجع السابق).

٦٤ - وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، اتفقت حكومتا ليبيريا وسيراليون على عقد اجتماعات شهرية للجنة المشتركة لأمن الحدود ووحدات بناء الثقة، ولكن لم يعقد سوى اجتماع واحد حتى الآن. ولا وجود لمخضر بوقائع ذلك الاجتماع، الذي عقد في سينجي في مقاطعة غراند كيب ماونت في ٣٠ كانون الثاني/يناير، لأن المشاركين في الاجتماع لم تتوفر لهم القدرات اللازمة. ومن شأن عقد هذه الاجتماعات أن يتيح فرصاً مهمة جداً لتبادل المعلومات الأمنية وتعزيز علاقات الجوار.

خامساً - الاتجار غير المشروع باعتباره مصدراً يمكننا لتمويل الأسلحة

ألف - الاتجار غير المشروع بالمعادن

٦٥ - ركز فريق الخبراء في السابق إلى حد بعيد على الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها استغلال الموارد الطبيعية، من قبيل الماس والذهب، إلى زيادة الاتجار غير المشروع وتأجيج النزاعات (S/2013/683، الفقرات ١٠٣ إلى ١٦٥). ولا يزال الفريق يساوره القلق من أن حكومة ليبيريا لا تمارس ما يكفي من الرقابة على مناطق التعدين، وأن هناك بالتالي الكثير من عمليات تهريب الذهب والماس من ليبيريا وإليها، مما يقوض نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وصدر أخيراً تقريرها بعثة استعراض عملية كيمبرلي الموفدة إلى ليبيريا في الفترة من ١٨ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣، في منتصف شهر أيار/مايو ٢٠١٤. وقد علم فريق الخبراء من أحد أعضاء البعثة أن السبب في هذا التأخير غير المسبوق هو أن الحكومة الليبرية اعترضت بشدة على النتائج السلبية التي خلصت إليها البعثة. ومن هذه النتائج ضعف الضوابط في المطار الدولي الرئيسي ضعفاً شديداً أو عدم وجودها بالمرّة، وسوء حفظ السجلات المتعلقة بإنتاج المناجم في المكاتب الإقليمية، ووجود أدلة على عمليات تهريب روتينية للماس من سيراليون، وإصدار ليبيريا شهادات لهذا الماس، ووجود أدلة على أنشطة غير مشروعة لاستخراج الماس في كثير من أنحاء ليبيريا، ووجود احتمال كبير بأن الماس الموجه للنزاعات الوارد من كوت ديفوار، في ظل

الخطر الذي كانت الأمم المتحدة تفرضه وقت إفقاد البعثة، تجري معالجته من خلال منظومة الماس في ليبيريا. ويتضمن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكونت ديفوار تفاصيل مسهبة بشأن النقل غير المشروع للماس الإيفواري إلى ليبيريا، حيث يتم إصدار شهادات له وتصديره للخارج (S/2014/266)، الفقرات ٢٠٠ إلى ٢٣٩). وقد خلص فريق الخبراء إلى نتائج مماثلة في تقاريره السابقة، وهو يؤكد من جديد أن هذه المشكلات لا تزال دون حل (S/2013/683)، الفقرات ١٠٦ إلى ١١٢).

٦٦ - وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، أجرى فريق الخبراء تحقيقات في أنشطة التعدين غير المشروع في المناطق التي توجد بها حدود مشتركة بين ليبيريا وكل من سيراليون وكوت ديفوار، من أجل تحديد ما إذا كانت العائدات المتأتية من تلك الأنشطة تستخدم لتمويل شراء الأسلحة من قبل الميليشيات أو غيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلام والأمن في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية. وتبين للفريق أن الآلاف من مقاتلي الميليشيات السابقين، الذين لا يزال الكثير منهم يأترون بأوامر قادهم السابقين، يعملون في استخراج الذهب والماس بشكل غير مشروع. وكان التفسير العام الذي قدمه المسؤولون للفريق لتغاضيهم عن مثل هذه الأنشطة أنه في ظل غياب فرص العمل النظامية، فإن التعدين غير المشروع يمنع المقاتلين السابقين من الانخراط في أنشطة أكثر عنفا من قبيل السطو المسلح. ولم يعثر الفريق على أدلة تفيد بأن العائدات المتأتية من التعدين غير المشروع تستخدم في شراء الأسلحة. ومع ذلك، لا يزال الفريق يشعر بالقلق من أن المناجم توفر أماكن للتجنيد ومناطق تجمع مكتفية ذاتيا للأنشطة القتالية. وفي آذار/مارس، أبلغ الفريق عن بلدة جديدة يزدهر فيها تعدين الماس في ويمبا، بمقاطعة بونغ، وقد اجتذبت أعدادا كبيرة من المقاتلين السابقين الموالين للرئيس السابق تشارلز تاييلور.

٦٧ - وقام الفريق بزيارة إلى مقاطعة بونغ، التي كانت مقر مليشيات الجبهة الوطنية القومية الليبرية أثناء الحروب الأهلية. وعلى الرغم من إدراك السلطات المحلية أن العديد من المقاتلين السابقين يعملون في استخراج الماس بطرق غير مشروعة في ويمبا، أبلغ المسؤولون فريق الخبراء بأن هذه فرصة مرحب بها، بالنظر إلى أن المقاطعة يوجد بها ٢٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين، أو الخمس من أعداد من نزع سلاحهم في ليبيريا، والكثير منهم عاطلون عن العمل. وسيواصل الفريق رصد أنشطة التعدين غير المشروع من أجل تحديد ما إذا كانت العائدات المتأتية منه توفر الأموال اللازمة لشراء الأسلحة غير المشروعة.

باء - الاتجار بالأسلحة المصنعة يدويا

٦٨ - تبين للفريق أن الأمر الذي يحظى بالقسط الأوفر من اهتمام السلطات في قضاء بونغ هو ازدهار سوق بنادق الصيد المصنوعة يدويا أو ذات الطلقة الواحدة، ومعظمها مصنوع في غينيا ومهرب إلى هذا القضاء. وقيل للفريق إن تجار المخدرات كانوا يقومون بالتهريب بشكل متزايد. وتشترك مقاطعة بونغ مع غينيا في معبرين حدوديين رسميين والعديد من المعابر الحدودية غير الرسمية. وهذه البنادق غير مكلفة؛ فهي تباع بسعر يتراوح ما بين ٥٠ و ١٠٠ دولار للقطعة الواحدة، ولا تخضع عمليات البيع لأي تنظيم أو مراقبة.

٦٩ - وإذا كانت هذه الأسلحة لا تشكل خطرا على أفراد القوات المسلحة المحترفين المسلحين بالبنادق القتالية، فإن عدم خضوع حركة هذه الأسلحة عبر الحدود للرقابة والتوثيق انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة. ويلاحظ الفريق أيضا أن بنادق الصيد المصنوعة يدويا قد استخدمت في الهجمات عبر الحدود. وبالمثل، يتزايد استخدام هذه الأسلحة في ارتكاب الجرائم على الصعيد المحلي.

جيم - الاتجار بالمخدرات

٧٠ - ركز فريق الخبراء تحقيقاته إلى حد بعيد على استهداف الأفراد والشبكات الإجرامية لليبريا باستمرار كوجهة وم محطة عبور لشحنات المخدرات، حتى يحدد ما إذا كانت عائدات تلك السلع المرتفعة القيمة، وإن كانت غير مشروعة، تُستخدم في تمويل عمليات شراء الأسلحة غير المشروعة. ولم يتمكن الفريق من إثبات ذلك، غير أنه حصل على معلومات مثيرة للذعر في غبارنغا تفيد بأن تهريب المخدرات يجري بالتوازي مع تهريب الأسلحة النارية غير المشروعة، وكلاهما من غينيا. ويلاحظ فريق الخبراء أن الاتجار بالمخدرات، إضافة إلى تفويضه لسلطة الدولة، ينشئ ويرسخ مسارات سرية يمكن أن تتدفق الأسلحة من خلالها. ومن المؤكد أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يهيئ فرصة للحصول على تمويل يمكن استخدامه لشراء الأسلحة، وهو نمط يُرى في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم وفي المنطقة أيضاً. وبإمكان هذه العوامل أن تقوض السلام والأمن في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية. وسيواصل فريق الخبراء التحقيق في هذا الأمر.

٧١ - وبينما كان فريق الخبراء يجري تحقيقاته في الأمور المتعلقة بالحدود في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، أبلغته بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومسؤولو هيئة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات بتزايد أنشطة تهريب الكوكايين والمهيروين والماريخوانا إلى ليبريا

وعبر إقليميها. وقالوا إن عدداً كبيراً من المتورطين في عمليات التهريب كناقلين للمخدرات مقاتلون سابقون وأفراد حاليون في قوات الجيش والشرطة على صعيد المنطقة.

٧٢ - وما زال من السهل تهريب المخدرات عبر مطار روبرتس الدولي وميناء فريپورت في مونروفييا. وفي خطوة إيجابية، نشرت الحكومة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ فريقاً مشتركاً مؤلفاً من ١٢ فرداً من هيئة مكافحة المخدرات ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في المطار للعمل هناك لمدة غير محدودة. وكان فريق الخبراء قد أوصى باتخاذ هذا الإجراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/683، الفقرة ١٧٤). وفي اليوم نفسه، ألقت هيئة مكافحة المخدرات القبض على شخصين متهمين بتهريب المخدرات وصادرت ٣,٤ كيلوغرامات من الهيروين.

٧٣ - وتبين إحصاءات الجريمة التي تحقق منها عنصر شرطة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ أن ٢٠٥ أشخاص اعتُقلوا لحيازتهم مخدرات، ومحاوله عدد كبير منهم تهريب المخدرات إلى داخل ليبيريا وخارجها. وكان الرقم الذي سجلته هيئة مكافحة المخدرات لعام ٢٠١٣ هو ١٤٢ حالة، مما يشير إلى اتجاه تنازلي. ومن بين الأشخاص الذين قُبض عليهم، كان بحوزة ٣٢ كمية من الكوكايين، وبحوزة ٣٦ كمية من الهيروين، وبحوزة ٧٤ كمية من القنب. غير أن المقبوض عليهم من مهربي المخدرات بدا أنهم يزدادون عدداً منذ بداية عام ٢٠١٤، حيث قُبض على ٢٧ شخصاً لحيازتهم مخدرات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٧ آذار/مارس.

٧٤ - ومن القضايا المثيرة التي تنظر فيها المحكمة في مونروفييا حالياً قضية شاب قبضت عليه عناصر الأمن في مطار روبرتس الدولي في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ ومعه ٤٧ أنبوباً مملوءاً بالكوكايين يبلغ وزنه ٧٠٥ كيلوغرامات (قُدِّرَت قيمته بمبلغ ٥٠٠ ٣٥٢ دولار). وكان الشاب قد وصل على متن رحلة جوية قادمة من البرازيل، بلد إقامته. ولم يتسن تحديد ما إذا كان الغرض من المخدرات المضبوطة هو بيعها واستهلاكها في ليبيريا أو تمريرها إلى أوروبا أو أمريكا الشمالية. ومع ذلك، فإن الكميات الصغيرة من الكوكايين والهيروين التي يضبطها مسؤولو هيئة مكافحة المخدرات في شوارع منروفييا تشير إلى وجود سوق متنامية للمستهلكين في ليبيريا، مع ما لذلك من آثار كبيرة على الصحة والأمن^(٦). وكان ذلك من

(٦) يوثق تقرير مقبل للجنة غرب أفريقيا المعنية بالمخدرات كيف أن منطقة غرب أفريقيا اجتذبت في السنوات الأخيرة عصابات دولية للمخدرات وجماعات إجرامية منظمة، مما أدى إلى زيادة الكميات المتاحة من الكوكايين والهيروين والمنشطات الأمفيتامينية وانتشار تعاطيها في المنطقة، وبخاصة في صفوف الشباب. ويذهب التقرير إلى أن هذه الظاهرة من شأنها أن تبث الفساد داخل الجهاز القضائي وهيئات إنفاذ القانون في المنطقة، وأن تثير أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، وتنتشر أمراضاً خطيرة،

الأسباب التي جعلت الشرطة الوطنية تشرع في تنفيذ 'عملية الهرم' (Operation Pyramid)، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التي تقول إنها قبضت في إطارها على ١٦٧ من المتاجرين بالمخدرات ومتعاطيها.

٧٥ - ومن الأمور التي أثارت قلق الفريق على الفور وجود أدلة تثبت أن عناصر من أفراد الأمن لا يزالون في الخدمة متورطون في تهريب المخدرات. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تمكنت عملية أمنية مشتركة شارك فيها ضباط من الشرطة الوطنية وهيئة مكافحة المخدرات ووحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية من توقيف مركبة تحمل إشارة شرطة الحرس الرئاسي وبها ١٠ أكياس من القنب تزيد قيمتها السوقية على ٣٦.٠٠٠ دولار. فقد لاحظ أفراد الأمن على مدى عدة أشهر أن هذه المركبة بالذات كانت تعبر الحدود إلى سيراليون وتعود منها إلى ليبيريا مراراً وتكراراً دون أن تخضع للتفتيش. وكان ذلك دافعاً لتفتيش المركبة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن إلقاء القبض على رئيس الحرس الرئاسي، مفوض الشرطة بيري دولو، وأربعة آخرين، من بينهم ضابط في الخدمة في القوات المسلحة لسيراليون. والمشتبه فيهم محتجزون حالياً بانتظار المحاكمة. وأوضحت حكومة ليبيريا في وقت لاحق أن المركبة لم تكن ضمن الحرس الرئاسي على مدى السنتين الماضيتين، وإن كانت لا تزال تحمل الشارة الرسمية. وأبلغت هيئة مكافحة المخدرات فريق الخبراء في آذار/مارس ٢٠١٤ باحتمال أن تكون المخدرات المصادرة قد اختفت وهي في عهدة المحكمة، الأمر الذي يحول دون إجراء محاكمة ناجحة.

٧٦ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، في اليوم التالي لنشر عناصر هيئة مكافحة المخدرات ووحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في المطار، ألقى ضباط الأمن القبض على اثنين من عناصر الشرطة الوطنية وعنصر من مكتب الهجرة والتجنيس وهم متلبسون بتيسير دخول أحد المهربين وهو يحمل ٣,٥ كيلوغرامات من الهيروين. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ألقى أفراد دورية من دوريات الطرق السريعة القبض على فرد من وحدة دعم الشرطة في مركبة تحمل ١٤٥ كيلوغراماً من القنب تبلغ قيمتها ١١.٥٠٠ دولار. وهذه القضايا معروضة أمام المحكمة للبت فيها.

مثل فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد C. ويقدر التقرير قيمة المخدرات التي تمر عبر منطقة غرب أفريقيا بمئات الملايين من الدولارات، أي ما يفوق الميزانية السنوية لليبيريا. ويرأس اللجنة رئيس نيجيريا السابق أولوسيغيون أوباسانجو، ودعا الأمين العام السابق، كوفي عنان، إلى انعقادها. وقد علم فريق الخبراء أن التقرير المعنون "إنها لا تمر مروراً عابراً: المخدرات والدولة والمجتمع في غرب أفريقيا" (Not just in transit: drugs, the State and society in West Africa) سيصدر في داکار في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٧٧ - ويلاحظ الفريق أن غالبية الذين قُبِضَ عليهم ضباط الأمن في الآونة الأخيرة من صغار ناقلي المخدرات وتجار الكميات الصغيرة والمتعاطين. وهذا يبين غالباً القدرة المحدودة لوكالات إنفاذ القانون، وتحديدًا هيئة مكافحة المخدرات، التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتعيين عدد ملائم من الموظفين في المناطق الحدودية للبلد. وقد يكون ذلك أيضاً انعكاساً لانعدام الحوافز الدافعة إلى الإلحاح في مطاردة عصابات التهريب القوية، وهي عصابات قد تكون ملايين الدولارات تحت تصرف بعضها. ولم تعتمد ليبيا بعد التشريع المتعلق بالعقاقير والمواد الخاضعة للمراقبة الذي صيغ عام ٢٠١٣، والذي يفرض عقوبات مشددة على الاتجار بالمخدرات. وليبيا من البلدان القلائل في المنطقة التي لا يوجد بها تشريع يتعلق بالمخدرات. فالأشخاص الذين يُقْبَضُ عليهم لحيازة المخدرات أو الاتجار بها يُحاكمون بموجب قوانين الصحة العامة التي تحكم بعقوبات لا تكاد تُذكر (أشدّها غرامة قدرها ٥٠ دولاراً فيما يبدو). وتلاحظ اللجنة أنه رغم تشدد مشروع قانون ضبط المخدرات والمواد في العقوبات الجنائية، فهو لا ينص على معالجة متعاطي المخدرات. وبالنظر إلى الاستهلاك المتزايد للمخدرات في ليبيا، يمكن أن يشكل ذلك نقطة ضعف في مشروع القانون.

٧٨ - وفي آذار/مارس، أبلغت هيئة مكافحة المخدرات فريق الخبراء أنها بانتظار الحصول على إذن من الحكومة لإيفاد عناصرها إلى ميناء فريبورت، لأن ميناء فريبورت يعارض هذه الفكرة بشدة لأن لديه قوة شرطة خاصة به. ويعكس هذا الأمر بعض المشاكل في التنسيق والاختصاص القضائي بين الأجهزة الأمنية الليبية وهو مثير لقلق بالغ، بالنظر إلى أن ميناء فريبورت يشكل نقطة مثلى لعبور شحنات العقاقير المخدرة، كما أنه من المعروف أن هناك أنشطة مماثلة تجري في بعض الدول الأخرى في غرب أفريقيا، ويرى الفريق أن من الملحّ إيفاد هيئة مكافحة المخدرات. وقد أبلغ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فريق الخبراء أن المتاجرين بالمخدرات كثيراً ما ينقلون المخدرات هذه الأيام عبر الحدود في غرب أفريقيا، ثم يشحنونها في حاويات عن طريق الشحن البحري الدولي من موانئ غير محمية، مثل ميناء فريبورت في مونروfia المزدهم بحركة السفن.

سادساً - التوصيات

٧٩ - يرحب فريق الخبراء بالجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية الليبية المعنية بالأسلحة الصغيرة لإعادة صياغة التشريع المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية وتقديمه من جديد للتصديق عليه. ويحث الفريق الحكومة بالإلحاح، ولا سيما الهيئة التشريعية، على التعجيل بإقرار التشريع بما يتماشى ومعايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (S/2013/316)، الفقرة ٧٧،

و S/2013/683، الفقرة ١٦٦). وثمة أهمية خاصة لهذا الأمر بالنظر إلى ضيق الوقت المتبقي لتقديم مشروع القانون ومناقشته وإقراره قبل حلول إجازة الهيئة التشريعية وقبل شروع المشرعين الرئيسيين في مباشرة حملاتهم لإعادة انتخابهم في عام ٢٠١٤. ويبحث الفريق أيضاً الحكومة وشركاءها على الصعيد الثنائي على تدعيم اللجنة بتعيين عضويها الآخرين وفق ما هو منصوص عليه في القانون المنشئ للجنة، وتزويدهما بالدعم اللوجستي الكافي حتى يتمكنوا من أداء المهام الموكلة إليهما بفعالية. وأما رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة فسيكون سابقاً لأوانه في غياب الإطار القانوني الوطني اللازم فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة والذخائر غير المشروعة وبدون الآليات الضرورية لتفعيل ذلك الإطار.

٨٠ - ويساور الفريق القلق من أن الحكومة لا تقوم حالياً بوسم الأسلحة كما ينبغي. ويبحث فريق الخبراء الحكومة على وسم جميع الأسلحة المحفوظة في مستودعات الأسلحة الحكومية، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٠٣ (٢٠٠٩) واتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويبحث الفريق الحكومة أيضاً على العمل بوسيلة مناسبة لوسم وتسجيل مخزونات الذخيرة على سبيل الأولوية، بمساعدة البعثة (S/2013/316، الفقرة ٧٨)، بما يتماشى ومعايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٨١ - وفي القريب العاجل، يبحث فريق الخبراء الحكومة على حفظ آلي وسم الأسلحة اللتين اقتنتهما في الآونة الأخيرة حفظاً سليماً في مستودع أسلحة القوات المسلحة، وهو أفضل مستودعات الأسلحة الحكومية إدارة وأكثرها أمناً. ولهذا الترتيب فائدة إضافية من حيث القرب من أسلحة القوات المسلحة التي ينبغي أن يكون وسمها على رأس الأولويات بالنظر إلى ضعف علامات الضمان التي تحملها (لا تحمل سوى رقم مكتوب على مقابض الأسلحة ويمكن محوه بسهولة). وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومة، بدعم من البعثة، أن تضع خطة بشأن سبل وسم الأسلحة التي تدخل البلد ومكان وسمها. وفي نهاية المطاف، فإن حفظ آلة لوسم الأسلحة في موقع آمن في أحد موانئ الدخول - مع العلم بأن هذه الموانئ ليست آمنة في الوقت الحالي لأغراض من هذا القبيل - من شأنه أن يساعد على منع تدفق الأسلحة غير الموسومة إلى ليبيريا.

٨٢ - ويرحب فريق الخبراء بالتقدم المحرز بين حكومتي ليبيريا وكوت ديفوار، وبين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في سياق الإطار الرباعي الأطراف. ويشجع الفريق مواصلة تبادل المعلومات في إطار ذلك الاتفاق. ويبحث الفريق الحكومتين على تكثيف تبادل المعلومات بشأن المخاطر التي تهدد السلام والأمن عبر الحدود،

بالإضافة إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وخاصة على صعيد العمليات، في إطار الجهود المبذولة لوضع استراتيجية لتأمين حدودهما المشتركة. ويلاحظ الفريق أن الاتفاق قد حصل في الاجتماع الرباعي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢ على تعليق جميع عمليات استخراج الذهب الغريني في المناطق الحدودية، إلا أن هذا القرار لم يوضع أبداً موضع التنفيذ. ويبحث الفريق الحكومتين على تنفيذ ما أُتفق عليه على وجه السرعة.

٨٣ - وينبغي أن ينظر كل من حكومة ليريا واللجنة الليبرية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إمكانية إعادة النظر في سياسة منح مركز اللاجئين على أساس ظاهر الحال التي تقضي بأن كل إيفواري يعبر إلى ليريا فهو لاجئ. فقد أدت هذه السياسة إلى حالات موثقة لمقاتلين حصلوا على مركز اللاجئين (S/2011/757، الفقرات ٦٤ إلى ٦٩، و S/2013/316، المرفق الثالث، والفقرة ٤٩ أعلاه)، الأمر الذي يضع صعوبات كبيرة أمام حكومتي ليريا وكوت ديفوار، ويعرّض اللاجئين الحقيقيين والمدنّين للخطر. وينبغي للجنة ومفوضية شؤون اللاجئين أن تنظرا في إمكانية تطبيق عمليات فرز إضافية في هذا الصدد، مثل البت في حالة كل من يدعون أنهم من اللاجئين فرداً فرداً.

٨٤ - ويشدد فريق الخبراء على أهمية أن يستمر الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة في ليريا وجميع الشركاء في إصلاح القطاع الأمني في ليريا بهدف تعزيز قدرات الحكومة في مجال إجراء التحقيقات، سواء بالنظر إلى القدرات في عمومها أو بالنظر إلى قدرات الضباط فرداً فرداً. ويبحث فريق الخبراء عنصر شرطة الأمم المتحدة على زيادة ما يقدمه من توجيه للشرطة الوطنية فيما يتعلق بالأدلة الجنائية والتحقيقات الجنائية والجريمة العابرة للحدود الوطنية، بطرق من بينها بناء قدرات الشرطة الوطنية على الربط أكثر بين مهمتي التحقيق وجمع الأدلة اللتين تضطلع بهما أجهزة إنفاذ القانون، بما يمكن من استخدام هذه الأدلة في المحاكم. بمزيد من الفعالية. وعلاوة على ذلك، يرى فريق الخبراء أنه لا مناص من إجراء تدريبات مشتركة بين الشرطة الوطنية والمدعين العامين، وذلك لتعزيز العلاقات والنهوض بالمعارف المتعلقة بطرائق جمع الأدلة واستخدامها في المحكمة.

٨٥ - ويلاحظ الفريق أن الحكومة ما زال يتعين عليها أن تصدر التشريع المتعلق بالعقاقير والمواد الخاضعة للمراقبة الذي صيغ عام ٢٠١٣، وأن ليريا من البلدان القلائل في المنطقة التي لا يوجد لديها تشريع يتعلق بالمخدرات. وهذه ثغرة خطيرة بالنظر إلى أن غياب إطار تشريعي بالغ الأهمية من هذا القبيل يقوض عمل الوكالات الحكومية التي تكافح خطر الاتجار

بالمخدرات والجريمة المنظمة في ليبيريا. ويحث فريق الخبراء الهيئة التشريعية على إقرار التشريع على سبيل الاستعجال.

٨٦ - ومن المهم أيضاً في سياق تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات أن تفسح الحكومة المجال أمام هيئة مكافحة المخدرات كي تدخل دون قيد أو شرط إلى ميناء فريپورت في مونروفييا وإلى الموانئ البحرية والمراكز الحدودية الأخرى في جميع أنحاء البلد (S/2013/683، الفقرة ١٧٤). ويساور فريق الخبراء قلق بالغ من عدم قيام الحكومة بذلك حتى الآن.

٨٧ - ويحث فريق الخبراء حكومتي ليبيريا وسيراليون على تخصيص الموارد اللازمة لكي يتسنى للاجتماعات الشهرية للجنة أمن الحدود المشتركة ووحدات بناء الثقة أن تنعقد بانتظام وتركز على الأمور الأهم.

Annex I

List of entities with which the Panel had meetings and consultations

Liberia

Action on Armed Violence
African Union
Armed Forces of Liberia
Bureau of Immigration and Naturalization
Drug Enforcement Agency
Economic Community of West African States
Emergency Response Unit
Executive Protection Service
Liberia National Commission on Small Arms
Liberia Refugee Repatriation and Resettlement Commission
Liberian National Police
Ministry of Defence
Ministry of Foreign Affairs
Ministry of Internal Affairs
Ministry of Justice
Ministry of State/Office of the President
National Security Agency
Police Support Unit
United Nations Mine Action Service
United Nations Mission in Liberia
United Nations Office on Drugs and Crime
United Nations police

Embassy of Côte d'Ivoire
Embassy of Sierra Leone
Embassy of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Côte d'Ivoire

Gendarmerie
National Police
Office of the United Nations High Commissioner for Refugees
Republican Forces of Côte d'Ivoire
United Nations Operation in Côte d'Ivoire

Sierra Leone

Gola Rainforest National Park
Office of National Security
Republic of Sierra Leone Armed Forces
Sierra Leone Police
Transnational Organized Crime Unit
United Nations police

Annex II

Arrest of individuals in Liberia and the transfer of refugees to Côte d'Ivoire

The national police arrested 7 individuals on 7 February, 8 on 10 February and 11 on 14 February. The arrests took place in multiple locations in River Gee and Maryland counties, in the vicinity of the Little Wlebo refugee camp in Maryland county and among clusters of Ivorians resident in Liberia.

The national police informed the Panel that the individuals arrested had no identification documents at all and no documents relating to their refugee status, such as refugee registration cards or food ration cards. The national police also said that UNHCR had never told it that the individuals were registered refugees. UNHCR in turn told the Panel that its representatives had informed the national police that the arrested individuals were refugees and that that communication had been documented in internal UNHCR documents, to which the Panel was denied access. The Panel requested information from the national police and UNHCR to support the claims, but was not provided with any.

The Panel notes that the Government of Liberia has established a committee that includes representatives of relevant government agencies to look into the matter and provide a full account of the incident, including the circumstances of the transfer of the detainees to the Government of Côte d'Ivoire during the night of 17 February.

On 6 March, 6 of the 21 refugees transferred to Côte d'Ivoire were returned to Liberia by the Government of Côte d'Ivoire and were sent back to the Little Wlebo refugee camp. The Panel sought to speak with those individuals once they had returned to Liberia, but UNHCR denied the Panel access to them. The remaining individuals appear still to be detained in Côte d'Ivoire.

Annex III

Attacks on Fete and Grabo, Côte d'Ivoire

On 23 February 2014, assailants armed with machetes attacked the Ivorian armed forces position in Fete, Côte d'Ivoire, killing all three soldiers stationed there before travelling to the larger nearby town of Grabo to attack the Ivorian armed forces outpost there, where another soldier was killed. An assailant was also killed. The assailants stole at least four AK-47 rifles.

By the time that the group had reached Grabo, the assailants' numbers had increased, as possibly two other groups of militants had joined them, as had sympathetic villagers who had joined along the way from Fete to Grabo. A highly reliable source indicates that there were three groups of attackers. This tallies with militia sources that the Panel interviewed and the documentary evidence obtained in Liberia (paras. 49-56). The assailants attacked the Ivorian soldiers in Grabo using the AK-47 rifles stolen from the slain soldiers in Fete, in addition to artisanal shotguns and possibly other small arms that the joining groups brought with them. According to the battalion from the Niger, the Ivorian soldiers fled their position in Grabo, leaving behind their weapons and ammunition, including a heavy machine gun and a rocket-propelled-grenade launcher with three rockets, some of which, if not all, was stolen.

The soldiers from the Niger stated to the Panel that they had mounted a patrol in the area at 6.45 a.m. on 24 February and encountered roadblocks guarded by armed — but unorganized — militiamen. Those roadblocks were probably intended to be ambush points to attack the Ivorian reinforcements, a tactic often used by militias in the region in such small hit-and-run attacks. The attackers dispersed and none of the stolen weapons were recovered.

In the aftermath of the attack, the Government of Côte d'Ivoire, assisted by local villagers, arrested a number of individuals. The Panel obtained a document that stated that 19 people had been arrested, listing their names. Officials from the Ivorian armed forces, the gendarmerie and the police informed the Panel that the total number of individuals detained was closer to 30. On 27 February, a highly reliable source reported that 45 suspects had been arrested and transferred to the government security service in Abidjan.

The Ivorian armed forces, gendarmerie and police officials claimed that the attackers were Ivorians and Liberians who came from Liberia, mainly from Little Wlebo. They showed the Panel photographs and videos of those whom they had arrested, including those whom they claimed were Liberians. They provided no information on those individuals, such as their names, any evidence linking them to the attack or evidence that they had been resident in Liberia. They also refused to provide the photographs or videos for independent verification. Security officials of the Government of Liberia informed the Panel that they were unaware of any Liberian citizens being arrested by the Government of Côte d'Ivoire, which the Liberian authorities claimed has provided no information on cross-border links of those arrested in Côte d'Ivoire in connection with the attacks. Of the list of the 19 detainees obtained by the Panel, villagers in Fete and Grabo identified three as being from the nearby village of Tiboto. None were known by the villagers interviewed by the Panel to have fled to Liberia.

Annex IV

Example page of the detailed roster of 72 individuals

NOM : [REDACTED] ✓ 11
 PRENOM : [REDACTED] 0010
 DATE DE NAISSANCE : 05-06-1981
 LIEU DE NAISSANCE : TOUBA
 NOM DU PERE : [REDACTED]
 NOM DE LA MERE : [REDACTED]
 PROFESSION : PLANTEUR
 RESIDENCE : TOUMODI
 NATIONALITE : IVOIRIENNE
 N° DE CARTE : [REDACTED]
 N° DE TELEPHONE : [REDACTED]

NOM : [REDACTED] ✓ 12
 PRENOM : [REDACTED]
 DATE DE NAISSANCE et LIEU : 10-04-1986 # DJIGBO
 NOM DE PERE : [REDACTED]
 NOM DE LA MERE : [REDACTED]
 PROFESSION : BLANCHISSEUR 0014
 RESIDENCE : SOUBRE
 NATIONALITE : IVOIRIENNE IVOIRIENNE
 N° DE CARTE : [REDACTED]
 N° DE TELEPHONE : [REDACTED]

SILENCIEUX

ORACON

Annex V

Example page of the roster of individuals listed by noms de guerre

SFI

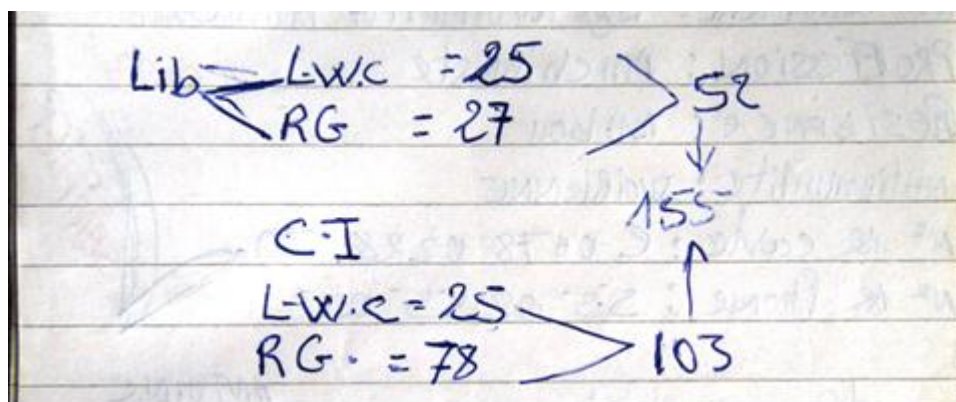
1	231	Kz	M:L	001	Kouzo'o
2	231	VL	M:L	002	vieux Lion
3	231	Djeg	M:L	003	DJE GROU
4	231	CML	M:L	004	Camelion
5	231	Sep	M:L	005	Scapion
6	231	D-S	M:L	006	Dia Ju
7	231	Grig	M:L	007	General BCGre
8	231	L.W	M:L	008	labista
9	231	Beh	M:L	009	BAH-Tcha
10	231	S.Lc	M:L	0010	Silencieux
11	231	Rkw	M:L	0011	Requin
12	231	^{3ND} C.Rk	M:L	0012	Chien mechant
13	231	K.Kf	M:L	0013	K'AFFRO
14	231	DG	M:L	0014	Dragon
15	231	Rbw	M:L	0015	Rabouni
16	231	SGB	M:L	0016	SAGBA
17	231	scr L	M:L	0017	SECRET ^{BAC} Passy ^{REBEL}
18	231	Asy L	M:L	0018	ASSAILANT
19	231	Roe	M:L	0019	Rocher
20	231	Msc	M:L	0020	La Hecurine
21	231	^V K.Mox	M:L	0021	Hatouekin ^{REBEL}
22	231	Pi L	M:L	0022	RATCO DONT BLEM ME

Annex VI

Two documents listing suspected locations of militants



Lwc	(LWC)
(1) Kouzolo	24 Bollemanseu
(2) viculion	25 ZINZIN B
3) Ojégrou	26 SCORIONS L
4 cameleon	27 V-BLAISE
5 SCORION	28 ANTA L
6 DIAJU J-H-P L	29 OÛLO L
7 BEGRET	30 NASROM
8 LABISTAK	31 KAZOUMI
9 BAH TON TOUTOU	32 BAH RÔBÔ L
10 CILENCIEUX	33 DEBALE FACE L
11 Le Requie	34 SAMEDI L
12 K'AFFRO	35 AOKIDO
13 CHEN Merchant	36 NASTA BOY
14 DRAGON	37 SAM AOKOU L
15 KIBOUNI	38 Reguer
16 SAGEH	39 KOFFA BOY
17 ASSIANT L	40 TALLER L
18 BACK PASS Rebel L	41 JEFFORSING L
19 ROCHER	42 CHOÏE J L
20 LA MES-CURNE	43 ATASEN F L
21 KETIEBO MYTOUNKEN	44 DATORL Bkou' Bken
22 DON'TBLEM BIE L	45 RICHKA
23 VETCHO	46 ALBOSOLAY

Annex VII**Suspected breakdown of militants located in Liberia and Côte d'Ivoire**

Annex VIII

Militant groups and suspected commanders

~~KOUZO'O~~ ~~380~~ F.S.L.C.I
 GRUBERER: FORCE SPECIAL Pour
 LA LIBERATION DE LA C.I

 KOUZO'O: F.S.D.L.C.I
 FORCE SPECIAL de Dieu
 Pour LA LIBERATION DE LA C.I DU
 SPECIAL FORCE de Dieu LA LIBERATION C.I
 S.F.D.L.C.I
~~JUSTICE~~ JUSTICE F.M.N.C.I
 UNE FORCE
 MIRACULLEUSE de Dieu Pour
 LA LIBERATION DE LA C.I

Annex IX

“Attack on rangers”: report by the Gola Rainforest National Park (Sierra Leone)

Gola Rainforest National Park



164 Dama Road
Kenema
Sierra Leone
Phone: +232(0)76420418
E mail: golaforest@yahoo.com
www.golarainforest.com

FROM: The Supervisor Park Operations
TO: The Superintendent Park Operations/ DPAM
DATE: 29th July 2013

Sir,

SUBJECT: **RESPONSE TO INSURGENT ATTACK ON RANGERS**

On Friday 26th July 2013 at about 9am in the morning I received a phone call from the senior ranger Musa Swaray in charge of the team deployed at Baoma, Nomo chiefdom. He told me that they were calling right from the National Park where there is an Airtel signal. Their concern was about their salaries which they did not collect at the banks due to the patrol movement. I told them to call on me by 11am for further instructions.

At about 12:40pm that same day I again, received a call from a Senior Police officer in Kenema to confirm from me about a report he has received on Gold mining activity in GRNP. I told him that for the past 3-4 months there have been no reports of any mining activity.

Suddenly at about 3:18pm another call was received from ranger Braima Gbatekaka that they have been attacked when patrolling in the National Park by an unknown group of miners who shot at them with shot guns. According to him they fired at them from close range. Three shots were fired wherein Braima Gbatekaka who was in front of the patrol sustained several gunshot bullets on his body. They tactically manoeuvred from that zone to different directions.

This incident was reported to the AIG East, at about 4:00pm and he gave the go ahead to the OC. OSD to provide a Rapid Response team of OSD personnel to rescue the un- armed rangers who have been attacked by armed miners. The team which comprised of 6 armed OSD left Kenema immediately for Baoma Nomo under my supervision. Unfortunately we did not meet anyone at the scene where the incident had happened; it was an old mining site which they have again started to mine. At the mining site we found 3 new empty cartridge shells, saw a new set up fire place and 3 pits of washed gravel in the National Park. We continued our search for two nights to locate their

Empty Shotgun cartridge shells



Set up fire place



Newly washed Gold gravel inside the Mining pit in the GRNP

Position but we only came across their foot tracks which indicated to us that they were from Levuma via Faama.

I met with a former Community Volunteer whom I sent on a surveillance patrol to follow their steps and report back to me at Boboyeima where we established our tactical base. Upon his findings, he saw a place where they rested and got information from several people who said that they saw some soldiers with some civilians that Friday night moving towards the forest with shot guns in their possession. After our patrol on the 28th July 2013 I was invited by the FMC chairman and the Paramount chief of Nomo chiefdom to know exactly what happened. The team went there and met with the chairman but the PC had already gone to Kenema. He expressed disappointment on the incident and advised for the recruitment of the community volunteers in their chiefdom because they were assisting and providing information to the rangers in regards to any mining activity.

The community people are raising an eye brow at the soldiers who are deployed at Lowoma to have again started this gold mining and attempted the murdering of a GRNP ranger.

Submitted by

Charles Conteh

Cc:

The Project Leader

The Acting Protected Area Manager

The Human Resources Manager
